195

دراسات استراتيجية

ميلود عامر حاج

@Ahmedyassin90

بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية

تصوير
أحمد ياسين

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بناء الدولة وانعكاساته على واقع
الدولة القطرية العربية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس/ آذار 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحكمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، وبما منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته.

وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها المركز ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي إطار رسالة المركز، تصدر **"دراسات استراتيجية"** وهي سلسلة علمية محكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراســـات استراتيجيــة

بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية

ميلود عامر حاج

العــدد 195

تصـدر عـن

مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة

محتوىٰ الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــادية: ISBN 978-9948-14-982-8

النسخة الإلكترونيـة: ISBN 978-9948-14-983-5

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

يشغل موضوع الدولة بصفة عامة، والدولة القطرية العربية بصفة خاصة أهمية قصوى؛ لا لأنه يرتبط بإدارة المجتمع: انشغالاته وتوجهاته فحسب، بل لارتباطه كذلك بضبط الدينامية السياسية التي يصنعها الفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون. ومازال فترة ما بعد استقلال الأقطار العربية، تطرح جملة من الأسئلة الجوهرية حول موضوع الدولة القطرية العربية في إطار الشرعية، ومشاركة النخب، وطبيعة الأجهزة، وأهمية المؤسسات التي تتولد منها؛ من أجل ضبط حالة المجتمع الذي تقوم هذه الدولة بتمثيله في النظام الدولي. معرفياً، تمثّل الدولة أحد أهم محاور العلوم السياسية، وكثيراً ما يرتبط شكل الدولة بطبيعة النظام السياسي القائم فيها، علماً بأن بيئة النظام السياسي هي المحدِّد الغالب لطبيعة الحكم الذي يؤسس ظاهرة الدولة ويفسرها. وقد اعتمد دارسو هذه الظاهرة المدرسةَ السلوكية في التحليل السياسي؛ من حيث المفاهيم والمناهج والأطروحات، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

ويعسر تحديد دينامية الدولة في الواقع السياسي لكونها تخضع إلى نمطية محددة، متعارف عليها أحياناً، ومبهمة أحياناً أخرى، من خلال العمليات والتفاعلات التي تقوم بها، خصوصاً أننا شهدنا منذ أواخر القرن العشرين تراجع الاعتماد على المدرسة السلوكية في تحليل الظاهرة السياسية المرتبطة بالدولة. وعليه فإن موضوع الدولة لم يزل يَطرح من الإشكاليات

الأساسية ما يستحق التمحيص والنظر؛ وذلك بحكم تداخل عوامل الاقتصاد والسياسة وآثارهما في المجتمع الواحد، من حيث التسيير والبيروقراطية وإدارة الأزمات، وخاصة بعد تحقيق الرأسمالية وثبةً في مجال التنمية تحديداً. وهذا ما أوجد فروقاً كبيرة بين الدولة الناجحة والدولة الفاشلة؛ في معايير انخراط المجتمع وأطيافه، وفي تفعيل دور السوق وعلاقاته بالقطاع الخاص والعمل والإنتاج والتصدير، وفي مدى الاتجاه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية. وإنه لما يعزز مواقع الدولة؛ بوصفها نظاماً للتسيير وإدارة الشأن العام، أن تنبثق خياراتها من صميم احتياجات النسيج الاجتماعي وتطلعاته، وأن تحرص على إيجاد التناغم بين السياسات والمؤسسات بما يتماشى وطموحات أفراد المجتمع ومختلف فئاته.

ولذا يعد موضوع الدولة من المسائل الشديدة الحساسية في كل مجتمع؛ نظراً إلى ما يحمله من ظواهر وأبعاد تنسجم مع هذا المجتمع أو تتناقض معه، وهو ما يفسر إلى حد ما طبيعة الدولة وعلاقاتها بالسلطة السياسية. على هذا الأساس تقوم مكانة الدولة وتتعدد صورتها إيجاباً أو سلباً في ظل تحولات الاقتصاد الرأسمالي عن طريق السوق تحت وطأة العولمة وتداعياتها عالمياً؛ ومن ثم يستلزم تحديد آليات الدولة، وخاصة في إعادة ضبطها عن طريق الإصلاح والتعديل الدستوري والقانوني، على نحوٍ يواكب هذه التحولات التي كانت – ومازال – تفرض على الدولة القطرية العربية تجنيد الطاقات الجادة ذات الكفاءة العالية؛ بهدف تفعيل الوعي الجمعي من أجل مجابهة التحديات المفروضة على الدولة.

وسأحاول في هذه الدراسة التعرض لأهم المسارات التي عرفتها الدولة من خلال بيان أهميتها الناجمة عن مكانتها في المجتمع وفي ما تم تبنيه من علاقات فيه. ومن المعلوم أن ظروفاً موضوعية وتاريخية سمحت بنشوء الدولة في السياق الغربي؛ منها - تحديداً - تطورات تاريخية أنهت حقبة العصور الوسطى، وتمثلت بالأساس في زوال الملَكية والنظام الإقطاعي، وفصل الكنيسة عن السياسة، وانتشار أفكار التحرر التي جاء بها عبر فلسفة الأنوار كلٌّ من توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، فاستطاعت الدولة في الغرب أن تساير باقي الأحداث التي صنعتها، من دون أن تدخل مرحلة الصراع مع مجتمعها، على خلفية أن الفكر السياسي تطور إلى درجة تفاعله مع الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهذا خلاف ما جرى في الدول النامية بوجه خاص؛ ذلك أن رجل السياسة في العالم النامي، على وجه العموم، قد تبنّى التسيُّسَ على حساب أصول السياسة ومبادئها، والمسايرةَ بدلاً من التأسيس لفكرة السياسة ذاتها من قِبَل علماء السياسة؛ بدليل أنه لم يؤدِّ دوره على أكمل وجه لمصلحة مجتمعه؛ وفقاً لقضايا المجتمع الأساسية، قياساً إلى ما حدث في الدولة الغربية التي تتأصل فيها فكرة المؤسسة السياسية ذات المرجعية المفاهيمية والعلمية؛ أي بما يسهم به الحاكم، ويزكيه المواطن معاً.

إن البيئة السياسية في السياق الغربي تشهد بعبارة أوضح، مظاهر من التلاقي ضمن ثقافة الدولة، بمفهومها المترسّخ، على عكس واقع الدول النامية بعامة والدولة القطرية العربية بخاصة؛ إذ نشهد ضعفاً في مثل ذلك التلاقي، بل نلحظ عموماً عدم إنضاج فكرة الدولة وتذبذباً في التعامل مع

الشأنين السياسـي والاقتصادي في ضـرب من الشفافية والعقلانية؛ وذلك لا يعود، في تقديري، إلى طبيعة السياسة المنتهجة فحسب، بل يعود أولاً وأساساً إلى خلـل بنيـوي في تمثُّـل أصـول السياسـة وجـذورها الفكريـة والفلسـفية والقانونية والنفسية التي راهن عليها المفكرون والمنظِّرون الأوائـل في صـوغ الأحكام وسير الحكم.

ومن هنا يمكننا طـرح الأسـئلة الآتيـة: مـا خصـائص البنيـة السياسـية للدولة العربية؟ وإلى أي مدى يمكن الدولة القطـرية العربية القيـام بـدورها في إطار البناء المؤسـسـي؟ ولماذا عجزت هذه الدولة - من ثم - عـن القيـام بدور فعال في البناء السياسـي؟ لماذا تشكو تجربتها من الهشاشـة والضـعف؟ وهل استكملت الدولة القطـرية العربية مسيرتها البنائية أو مازالت على درب البناء تسير؟ وإلى أي مدى حققت الدولة القطـرية العربية رسالتها سياسـياً؟ وهل استطاعت هذه الدولة تحقيق ما كان المجتمع العربي يصبو إليه؟

إن دراسة حالة كل دولة عربية وحدها تتطلـب جهـداً كبـيراً؛ ولـذلك سأحاول بوجه أعـم وأشـمل، مـن منطلـق الجوامـع المشـتركة بـين البلـدان العربية، أن أعرّج على المنطلقات والمآلات التـي تنفـرد بهـا الدولـة القطــرية العربية، بناءً على ما قامت عليه وما حققته في خضم هذه التحولات الداخلية والرهانات الدولية.

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي النقدي من جهـة، وعـلى المـنهج التحليلي المقارني بين الدولة في الغرب وعند العرب من جهة أخرى؛ مركّزين

فيما نجحت فيه الدولة في حالة السياق الأول، وما أخفقت فيه إلى حد ما في السياق الثاني؛ وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن المجال السياسي ذاته، بحكم أن بناء الدولة يقوم على المشاركة والتنمية السياسية والتداول السلمي للسلطة في إطار شرعية الحكم، وهو ما يضمن المحددات الموضوعية والعقلانية التي تفسر نجاح الدولة وقيامها على فكر سياسي يساعد على خدمة المجتمع الذي تقوم عليه؛ الأمر الذي يضمن توازناته وتفاعلاته من ناحية، ويضبط تقدمه ورُقِيَّهُ من ناحية أخرى، علماً بأن الدولة تعمل على دفع قاطرة المجتمع، أياً كان، اعتماداً على رصيد القيم التي يؤمن بها المجتمع، بالعمل على صوغها على شكل برامج ومشروعات يتم تجسيدها في أرض الواقع بواسطة الحكم وآلياته.

التنظير السياسي في حقل الدولة

نظرية الدولة

أجمع كل من أفلاطون وأرسطو؛ الأول في كتابه **الجمهورية**، والثاني في كتابه **السياسة**، على أن الفرد لا يمكن أن يعيش وحده أو في صراع ضد الآخر، إلا إذا توافرت شروط والتزامات تجعله يعيش مع بني جلدته؛ وفق ما يضمن قواعد التعايش السلمي والوفاق الإنساني؛ انطلاقاً من الدولة؛ بوصفها وعاءً أساسياً لمختلف النزعات الفردية والتوجهات الجماعية؛ ولذا يبقى مكسب العدالة أساسياً لكل تحوُّل في العلاقات بين هؤلاء الأفراد بما يضمن سلامة العقد الاجتماعي المبرم، وتوافر أسباب نجاح التحول المرتقب؛

ولذلك لا يمكن للأفراد أن يتعايشوا فيما بينهم لمجرد أنهم التقوا في «المدينة-الدولة»، كما دعاها أرسطو؛ ما لم تكن بمنزلة الكيان الحي؛ بمعنى أنها كائن كبير وعريض يضم في ثناياه كل الأفراد والجماعات. ههنا، يكمن سر أي مجتمع وعبقريته؛ لا في رصد توجهاته فحسب، بل في تخطي الصعاب وتجاوز المحن إلى ما يبني عُرى العلاقات في المجتمع الواحد:

> كما أن الدولة في مجملها ما هي إلا مجموعة متكاملة من الأفراد؛ فالفرد بطبيعته غير كامل... ولا يصبح للإنسان أي كينونة أو هوية إلا في ارتباطه بدولة ما وبمجتمع معين. فالدولة إذاً، أكبر من مجموع أفرادها، وهي تجمعهم معاً في كيان عضوي واحد؛ فالفرد أصل الدولة، ولكن بمجرد ظهورها يذوب الفرد فيها ويصبح عضواً من أعضائها المترابطين في كيان واحد.[1]

والفرد مهما كان انتماؤه، سواء من حيث التجمع (المدينة) من منظور أفلاطون، أو من حيث الأصل بحسب أرسطو (الأسرة)، فإن علاقته تبدأ من الثانية وتنتهي في الأولى؛ وذلك من خلال الانتماء والتوجه والتأصل والانصياع من أجل خدمة الآخر. فمادام هناك تجمع بشري، فلا بد من توافر صفة العدل لدى الممثل والرقيب؛ أي إنه لا يمكن تحقيق صفة التمثيل والأمانة إلا إذا قام هذا الترابط والتعاقد الاجتماعي على غايات مشتركة وحاجات دائمة، بما من شأنه أن يزيل الخلاف الناتج من عدم وضوح الرؤية، وأن يحقق تماسك الوعي الناضج، ويسهم في توحيد العلاقات بين مختلف الأطراف المشكِّلة لنسيج المجتمع.

وتعـد الدولـة في هـذا الخصـوص بمنزلـة صـيرورة تاريخيـة وحركـة سوسيولوجية، تصنعها المجتمعات من أجل ضـمان وجودهـا وتفوقهـا بـين الكيانات النظيرة لها؛ فالدولة ذات طبيعة بيروقراطية عـلى رأي هيجـل، أمـا ماركس فيرى أن الدولة تقوم على استحواذ طبقة على سائر الطبقـات؛ ومـن هنا يكتسب التساؤل عن مدى إمكان أن تقوم الدولة بدورها من أجل تحقيق المصلحة العامة، مشـروعيته. وقـد اختلـف المفكـرون في الوصـول إلى إجابـة مُرضية عن هذا التساؤل لكل أطياف المجتمع وقادته ونخبه، بحيـث لا يمكـن أن تكون هناك دولة بكل المقاييس القانونية والسياسية والثقافيـة والتاريخيـة إلا إذا شارك الجميع في بنائها من دون إقصاء أو تهميش؛ بمعنى أن يكون للدولة كيان معتبر في الوعي السياسـي، ولا يرى فيها سـلطة يُسـعى إلى الاسـتحواذ عليها؛ بوصفها هدفاً في حد ذاته، بل بوصفها وسيلة من أجل خدمة المجتمع نفسه.

إن مفهوم الدولة عند هيجل يعني محاكـاة العبقريـة الألمانيـة مـن أجـل الترفع عما يعيق مسارها؛ بهدف أن تكون قاعـدة للأحـداث الموضـوعية مـن دون إعطاء ما يضعفها الأولوية، على عكـس ما ذهب إليه مـاركس الـذي لم يغادر انتقادات هيجل من أجل التعبير عن الدولة التي تمثل في اعتقـاده محـك الصـراعات ونقطة بلورة الجهود وتضافرها وتبددها من خلال تناقض الآراء وتباين المعارضات؛ ومن ثم دعـا فيـبر إلى عقلنـة البيروقراطيـة عـلى أسـاس القيام بدورها من منظور الدولة؛ بحكم أنها لا بد مـن أن تكـون قـادرة عـلى تسيير شؤون الرعية. إن هذا ما يشكل قوة تفكـير فيـبر إلى درجـة أنـه لُقِّـب

بماركس البرجوازي، على خلاف ماركس الذي كان يؤمن بصـراع الطبقات، من خـلال مـا دعـا إليـه في الإدارة والسـلطة السياسـية والبُعـد الاجتماعـي لألمانيا.[2]

وعليه نستطيع القول إن ماركس وإنجلز كليهما رأيا أن تشـكيل الدولـة عبر البيروقراطية يخضع لحكم الأقلية للأغلبية عن طريـق القهـر والإجبـار، لكن ذلك لم يعد نافعاً مع انتشار الديمقراطية والحـث عـلى أسـاليب الحكـم الرشيد وغيرها. بينما استطاع إميل دوركايم هو الآخر أن يعبّر عن الدولة على أساس تقسيم العمل الذي يعد بدوره إحدى ثمار الثـورة الصـناعية، وذلـك بإقحام دور الدولة؛ بوصفها أحد مقومـات تقسـيم العمـل؛ بمعنـى تـدخل الاقتصاد؛ بوصفه فاعلاً مُنَمِّياً طاقات المجتمع الواحد وأحد مجالاته الحيويـة بامتياز؛ بهدف تنامي الثروة وتوزيعها.[3] وكما هو معـروف، فـإن الدولـة مـن منظور دوركايم ينحو تفكيرها نحو هدف تطبيقي عملي لا نظري؛ فـ «الدولة هي بمنزلة عضو التفكير الاجتماعي».[4] ويحدد دوركـايم طـريقتين للتفكـير؛ إحداهما تتأتى مما تُذيعه الكتلة الجماعية في شكل مشاعر وآمـال واعتقـادات، طوّرها المجتمع جماعيـاً أو فرديـاً، والأخـرى يـتم تطويرهـا في هـذا العضـو الخاص الذي نسـميه الدولـة أو الحكومـة. إن تحديـد دور الدولـة قياسـاً إلى مكانة المجتمع بين الأمم هو الذي يحدد ماهية الدولة ووظيفتها على أساس ما تقوم به من أدوار لا في حدود العامل السياسـي فحسب، بل فيما قد تقـوم بـه من خطوات، وتقطعه من مراحل إيجابية، و«بقدر ما تكون الدولة قوية يكون الفرد محترماً».[5]

إن السياسة نفسها تنبثق من الدولة التي تقوم على ازدهار العلاقات من طور إلى آخر بحكم تقارب المسافات العامة بين الحكم وصيغ الأحكام؛ ولذلك تبقى الدولة؛ بوصفها مؤسسة قابلة للتطور والانكماش؛ بناءً على ما تخضع له من منطق يؤول إلى كبح جماح ما يعيق هذا التطور الذي يخضع له الإنسان نفسه عبر التاريخ. وكما يشير فرانسيس فوكوياما إلى أن الدولة قديماً وحديثاً إن هي إلا مؤسسة إنسانية قديمة، يرجع عهدها إلى المجتمعات الزراعية الأولى التي نشأت في بلاد ما بين النهرين، قبل نحو ستة آلاف عام. كذلك قامت في الصين دولة منظمة ذات بيروقراطية عالية التدريب على امتداد آلاف السنين، أما الدولة الحديثة في أوروبا، وهي التي حشدت الجيوش الكبيرة وفرضت الضرائب وامتلكت بيروقراطية مركزية، واستطاعت ممارسة سلطة السيادة على مناطق وأقاليم واسعة، فهي دولة أحدث عهداً، ويرجع تاريخها إلى فترة توطيد حكم الأنظمة الملكية الفرنسية والإسبانية والسويدية قبل أربعمائة عام أو خمسمائة. والمعروف أن قيام هذه الدول الحديثة، بقدرتها على توفير النظام والأمن وحكم القانون وحماية حقوق الملكية، سمح بظهور العالم الاقتصادي كما نعرفه اليوم.[6]

لكن من منظور عصري يمكننا تمييز الفرد؛ بوصفه «عضواً في السياسة»، كما يقول تالكوت بارسونز، حين يؤدي المواطن دوره في المجتمع وينخرط في المجتمع السياسي؛ أي أن يتعامل مع الفضاء السياسي أو الحيز العام حتى يكون قادراً على تجاوز الصعاب التي هي من نتاجه، من خلال تدارس العراقيل والقضاء على المشكلات المطروحة. إن السياسة هي وليدة

كل جيل قادر على بناء واقعه من خلال ما يتبناه من أفكار يطرحها انطلاقاً من ظروف مهيأة ووسائل متاحة له. وقد تعني معالجة المعضلات المطروحة طرح حلول للقضاء على التآكل والانقسام بما يبني عرى العلاقات الاجتماعية ويمكّن من النهوض بالمشروعات الاقتصادية. إن تخطي مواطن الضعف وتجاوز بواطن الزلل في النظام السياسي الواحد هما ثمرة تكاتف الدولة والمجتمع الواحد من دون إحداث خلل بينهما؛ لأن عدم تلاقيهما يزيدهما ضعفاً؛ وما الصراع في المجتمع إلا دليل على قلة الثقة الحاصلة بينهما وعدم التعامل على أساس قواعد قانونية وأسس دستورية ضامنة للحريات الفردية والجماعية: «إن تصور بناء الدولة يؤدي إلى وجود بنى جديدة في كل مجتمع عن طريق مؤسسة جديدة تسيطر على كل المؤسسات الأخرى، وذلك من خلال تعميق طبيعتها العالمية تبعاً لفردانية العلاقات الاجتماعية».[7]

ولهذا تنفرد الدولة بخصوصية فريدة من نوعها؛ كونها تقوم على قيادة التجمع البشري وفق أنماط تنظيمية وأنساق هيكلية بهدف إدارة هذه العلاقات أياً كانت بين هؤلاء وأولئك بما يضمن قوتهم أو يسهم في إضعافهم. ونقلاً عن نزيه الأيوبي، يقول عبد العالي دبلة:

> إن الدولة؛ بوصفها ظاهرة سوسيولوجية ومن حيث هي مفهوم سياسي، ظهرت إلى الوجود منذ القرن السادس عشر في أوروبا؛ حيث ظهرت؛ بوصفها شكلاً سياسياً قانونياً مختلفاً تمام الاختلاف عما سبقه من أشكال أخرى؛ فأول مرة أصبح للدولة كيان سياسي قانوني جغرافي محدد ذو تنظيم معين، فمن الناحية الفقهية قامت [هذه الدولة] على فكرة القانون؛ بوصفه قواعد موضوعية عامة ومجردة أو غير شخصية، ومن

الناحية التنظيمية تبنت مبدأ الوحدة المركزية وتوزيع الاختصاصات على أساس ما يسمى النمط العقلاني الرسمي واستخدام مجموعة كبيرة من الموظفين العموميين تضمهم بيروقراطية كبيرة، ومن الناحية الاقتصادية ترافقت الدولة الحديثة مع تطور الرأسمالية وتصاعد البرجوازية بما تَضَمَّنه ذلك من توسيع الأسواق وتعميم الأسلوب السلعي بها.[8]

نضيف إلى ذلك أن الدولة تعتني بالسياسة لكونها أداة مهمة من أجل ربط القمة بالقاعدة بما يضمن التوافق والتعاون بينهما شرط التمثيل الواضح والعدالة المنصفة، وهو ما يدفع بالجميع إلى مراتب مرموقة، إذ يتخلى فيها المواطن عن جهله بمواطنته وعدم تناسيه لواجباته حتى ترتقي الدولة وتتقدم.

لكن الدولة تتشكل بدورها في تعاقب النخب السياسية والبنى الفكرية والأعراف القانونية والأطروحات الفلسفية، سواء أتعلق الأمر بقضايا المجتمع أم بقضايا اقتصادية - بحثاً عن الثروة وتوزيعها بهدف الادخار والاستثمار - يؤخذ فيها المعيار الإداري (البيروقراطي) في الحسبان. بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين المنزع الفردي وبين الانتماء إلى الجماعة المحلية؛ فالانتساب إلى المحلية يعني التوفر على مجموعة من القيم والمعتقدات والأهداف المشتركة. وهذا ربما يقودنا إلى اعتبار أن الجماعة تقع في مواجهة مناقضة للدولة أو أنها متميزة عنها. وهذا لا يمكن أن يعبّر إلا عن نصف الحقيقة، فإذا نظرنا إلى الدولة على أنها مجرد نظام حكومي بيروقراطي أو جسد من المؤسسات، فإنه يمكننا القول إنها متميزة عن الجماعة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إذا نظرنا إلى الدولة على أنها نظام أكثر شمولية

واتساعاً لكل العلاقات الاجتماعية وتجسيداً لمثاليات أخلاقية جماعية، فإنها بهذا المعنى، تضم الجماعة. وهكذا، فإن معنى الجماعة، مثل المجتمع، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكيفية التي ينظر بها الفرد إلى الدولة.[9]

بناء الدولة

يعود بناء الدولة إلى المجتمع نفسه وانصهار نخبه وتجاذب مؤسساته، وهو ما يخطّط للسياسات المتبعة؛ بوصفها وسيلة ضمن آلية الدولة تجاه المجتمع المحلي والمجتمع الدولي. علماً بأن بناء الدولة يرتكز كذلك على ما تحمله هذه المنفعة من أصول وتقاليد راسخة ومتغلغلة في المجتمع الذي تقوم عليه.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، هو أن بناء الدولة يُعدّ أمراً صعباً، لا من حيث التكوين السياسي والأيديولوجي والبيروقراطي والمؤسسي عند النخب الحاكمة، بل بجعله حقيقة واقعة يجتمع حولها المسؤول والمسؤول عنه؛ بمعنى إسهام جميع أصحاب القوى وذوي المؤهلات والقدرات في اتجاه واحد يرمي إلى بناء هذه الدولة.

ما الدولة؟ وما مكوناتها؟ وما وظائفها؟ وهل كل دولة قائمة تعد نفسها دولة، أو تختلف أصناف الدول باختلاف أحجامها في الحضور جنباً إلى جنب في السياسة الخارجية؟ إن الدولة القومية، أو الدولة–الأمة nation-state، قامت أول ما قامت بتأمين مصالح العمال في ألمانيا بعد تدخلها اللامشروط في الدفاع عن قضايا الطبقة العاملة من خلال تبني استراتيجية؛ هدفها رد الاعتبار إلى المصالح العامة. إن تدخل الدولة القومية في الاقتصاد

والاجتماع والإعلام؛ يعني حمل المجتمع على مستوى من التوافق، على الرغم من أن تدخلها المباشر قد يقوم على قدر من الإجحاف في بعض الأحيان، إلا أنه مهما قيل عن الدولة القومية، فإنها تظل مرحلة من مراحل بناء الدولة، تعود بنا إلى أشكال البيروقراطيات الأولى، في وقت كانت الدولة القومية تبحث فيه عن ذاتها، وعن «هوية ثقافية من أجل إحكام قبضتها على إقليمها».[10] هذا ما يؤكد أن الدولة القومية جاءت لتنظيم المجتمع الغربي سياسياً بعدما نضجت السياسة لديه، من خلال رد الاعتبار إليه والنهوض به على مستوى عالٍ، في جميع المجالات.

لذا يكتسي طابع الدولة القومية بُعداً أساسياً؛ لا لربطها المجتمع الواحد الذي تنحدر منه وتقوم عليه، بل بوصفها مؤسسة بالغة التعقيد من حيث التكوينات والتشكيلات والميكانيزمات التي تتوافر لديها أو تحتاج إليها في بلوغ مصاف الدولة بكل المقاييس والمعايير، من خلال إعطائها دفعاً للمجتمع الذي تترأس قمته عن طريق استقطاب القوى والأطر الموجودة فيه للإفادة منها في بناء الدولة ذاتها.

ما فواعل بناء الدولة؟ وما عوامله؟ ومن أين تستقي الدولة شرعيتها؟ وكيف تصحح مسارها التاريخي؟ وإذا كان المجتمع الدولي يتغير ويتأثر هو الآخر بهذه الدولة وبباقي الدول، فإن البيئة الدولية تسهم بدورها في بناء الدولة على خلفية أن العالم لم – ولن – يترك الدول جانباً مخافة أن تسيطر عليها قوى وهيئات من غير الدول، ولأن الدولة، إزاء ما يخص علاقة الحكام بالمحكومين، هي التي تحتكر إدارة العنف السياسي واستعماله بما يسمح

للمجتمع بتخطي نقائصه وسلبياته نحو البناء والتطور، وبأن يخطو خطوة جادة نحو الاقتصاد؛ من أجل تطوير المجتمع نفسه عن طريق العمل وتحصيل الثروة وكسب الدخل؛ بهدف تنسيق خطى هذا المجتمع، وتوثيق صلاته بنفسه عن طريق دولته. وهو ما تشهده الدولة اليوم في الغرب، في السياسة وفي الاقتصاد؛ كونها تدير المجتمع وتحرص على تنميته بما يخدم مصالحه وأغراضه.

الدولة تتغير وتتجذر بنخبها وآلياتها وسياساتها، وخاصة عبر تفاعل جملة من القوى الساهرة على وجودها. ولكل دولة خصوصيتها المتميزة عن غيرها إلى درجة أن سياستها التي تتبناها هي المحدد الأوّلي لمستواها: فالدولة القوية مثلاً هي تلك القوية ببناء مؤسساتها وتماسك مجتمعها بمختلف طبقاته؛ من أجل إدماجه في روح العصر وقلب الحداثة شرط أن يتقبل ذلك؛ أي أن يكون ثمة توافق يضمن التواصل والتوصل إلى التحول الإيجابي والتغير الحضاري المستمر غير المنقطع؛ بسبب الحروب الأهلية أو العدوان الأجنبي. وفي ظل غياب تمتع المواطنين بروح المواطنة الحقيقية واقتناعهم الذاتي بأهمية المشاركة في إنجاز المصالح العامة والإسهام في الجهد التنموي، فإنه يعسر على الدولة أن تتغلغل في أعماق المجتمع؛ ما يُلجئها إلى اعتماد أساليب ربما لا تتلاءم، في كثير من الأحيان، مع مبادئ الرعاية.

فالدول تقاس بأحجام البناء التي تؤسس عليها من أجل صوغ رؤى وبرامج لهويتها، وما تقوم عليه من أدوار، وما تجتازه من أشواط في مجال السياسة العامة والسياسة الخارجية؛ فهي – إذاً – منطلق السياستين الداخلية تجاه مجتمعها، والخارجية تجاه المجتمع الدولي؛ إذ هي من زاوية القانون

شخصية معنوية تحترف السياسة الفوقية مع غيرها من الدول، والسياسة التحتية في نطاق مجتمعها.

إن بناء الدولة يتم ضمن هوية الدولة وتقاليدها وأعرافها لا في التعامل مع مشكلات المجتمع فحسب، بل في كيفية قيامها بأدوارها ونشاطاتها بما يتماشى والطموح العام من دون ضرر. ويؤكد علماء السياسة من أصحاب التوجه الليبرالي، أن الدولة القوية، هي تلك التي تتمتع بالاستقلال في مواجهة مجتمعها، ولكنهم، في كتابات إريك نوردلينجر مثلاً، يصنفون الدول التي تتمتع بمثل هذا الاستقلال إلى نمطين؛ أحدهما يجمع إلى جانب القدرة على صنع السياسات والتحرر من أي ضغوط قد تمارسها قوى داخلية سواء كانت طبقات أو جماعات مصالح أو مؤسسات دينية أو عسكرية أو بيروقراطية، الحصولَ على مساندة الجميع. إن قوة الدولة هنا لا تنجم عن القهر والاستبداد، وإنما تعود إلى رضا أفراد المجتمع عن أسلوب ممارسة الدولة لسلطتها. الدولة القوية - باختصار - هي تلك التي تجمع بين الاستقلال والشرعية، أما النمط الآخر فهو يملك فعلاً الاستقلال بهذا المعنى، ولكنه لا يحظى بالشرعية، بل يعتمد على مزاولة القهر إن كان ثمة حاجة إلى ذلك لاستمرار حكمه. وفي مقابل هذين النمطين، ثمة نمطان يفتقدان الاستقلال، فهما يستجيبان لرغبات جماعات محلية مختلفة قد تكون طبقات أو أقساماً من طبقات أو زعامات دينية أو طائفية أو قبلية، ولكن نمطاً منهما يحظى مقابل ذلك بقدر من الشرعية؛ ربما لأنه يستجيب لمطالب الطبقات الشعبية، والنمط الآخر يصل إلى درجة من الضعف، بحيث

يستجيب لمطالب متناقضة، وهو ما يؤدي به إلى سخط معظم المواطنين عليه، فلا يحظى بالشرعية.[11]

علماً بأن المجتمع أياً كان لا يمكنه أن يطور نفسه بنفسه في ظل غياب الدولة غياباً تاماً. إن حضور الدولة أمر ضروري جداً في كل مجتمع معاصر؛ ومن دون وجودها تسود الفوضى؛ فانهيار المجتمعات كثيراً ما يرتبط بتفكك الدول وتحللها، عبر النزاعات والحروب، لكن الدولة المعاصرة بدأت تعرف تطورات خطيرة جداً بدخول عوامل وفواعل فوق قومية جديدة من المجتمع نفسه، راحت تنافس الدولة على قيادتها للمجتمع. فهل يعود ذلك إلى تطور في مجتمع أو إلى أزمة في السياسة؟ معظم المحللين يرون أن العالم يمر بمخاض عسير، ولا قِبَل للدولة بأن تدخل في صراع مع نفسها، وخاصة إذا فقدت السيطرة على مجتمعها أو لم تحسن إدارته وبأساليب ديمقراطية من أجل إقامة دولة القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وتجسيد التنمية الشاملة.

كما تتأثر الدولة في بنائها بالمجتمع الذي تتولد منه من أجل خدمته؛ خوفاً من التآكل والفوضى والحروب الأهلية؛ فهي تعبّر إذاً، عن مستوى من رقي النخبة ونضج المؤسسات وتحضر سلوك المواطن، بما يقي المجتمع مغبة الوقوع في الفتن والتناحر والتمزق الداخلي، بل يتمكن من بلوغ منازل السؤدد والرقي والازدهار. ومن هذا المنطلق، بات بناء الدولة يمثّل أحد مفاصل الحكم، بل إن منطلقه هو خدمة قضايا المجتمع عبر هياكله ونقاباته

وقنواته ومنظماته، بما يضمن له وضع الآليات والميكانيزمات الحامية للأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسة والوزارة؛ ولذلك تعد معركة بناء الدولة شاقة وطويلة النفس؛ إذ قليلةٌ هي الدولُ التي نجحت في إرساء معالم النجاح داخلياً وخارجياً في آنٍ واحد، وتكثر نماذج الدول الفاشلة التي لم توفق في مسيرتها بعدما شهدته من انقلابات وأزمات وحروب أهلية وما إلى ذلك، وقد بات ضرورياً إخراج المجتمع في تلك الدول من تلك الأوضاع عن طريق الحكم الرشيد.

ولا عجب في أن تحتل الدولة مكانةً مهمةً، وتحظى باهتمام بالغ لدى المجتمعات المتحضرة؛ فهي أساس التمدن ورمز الاستقرار وواجهة لرد الخصوم والمتربصين؛ ومن هنا كانت الدولة - وماتزال - ذات مسار متواصل البناء، أما في العالم الثالث فلم يتم التفاعل بعدُ بين البناء المؤسسي الذي يعد أحد مقومات النهضة، من جهة، وبين مرجعية التغيير، من جهة أخرى، كما يمكن القول إن استواء بناء الدولة، يتجلى في سيادة العدل والعدالة في المجتمع، بالإضافة إلى التطور والتقدم إلى درجات متفاوتة قياساً إلى ما كانت عليه الأمور وإلى ما تطمح إلى بلوغه. ومن هذا الباب جاءت دينامية الدولة لتبعث على الرقي والرفاه عند كل مجتمع ناضج ورشيد: ناضج من حيث الوعي المجتمعي سياسياً واجتماعياً، ورشيد من حيث البناءات والإنجازات التي صنعها بيده وعلى مدار تاريخه علمياً واقتصادياً؛ ومن ثم تكمن أهمية الدولة؛ بوصفها محطة من محطات تاريخ الشعوب وتقدم المجتمعات؛ لا لقدرتها على مواجهة التآكل والتشرذم فحسب، بل لقدرتها

كذلك على التعامل مع الدول في الخارج، على النحو الذي يعزز هـذا الواقـع الداخلي؛ بغية خدمته والدفع به إلى مراتب التقدم والرخاء.

إن عملية بناء الدولة تنطوي على خطورة، في صورة عدم توفق النخـب الحاكمة في القيام بدورها؛ فعملية البناء هذه ليست سـهلة بـالمرة، ولا يمكـن للمجتمع أن يدير نفسه بنفسه في غياب الدولة التي تمثّل إطاره العام وقيادتـه العليا المصحوبة بالحس المشـترك للشـأن العـام، وبالتسـيير الشـامل لقضـايا المواطنين، مع الاشتراك إلى جانب الدول الأخرى في قضايا العـالم الخـارجي واهتماماتـه؛ إذ مهـما يكـن مـن أمـر، فـإن رسـالة الدولـة تتعـدى حـدودها الجغرافية؛ فهي تسهم في توسيع رقعتها عن طريـق الجغرافيـا السياسـية عـبر تعزيز قوتها ونفوذها واستغلال مجالها الحيوي ضد خصومها تحديداً، كما يبدو بوضوح أن الدولة القوية لا بد لها من أن تتفاعل مع الطرح الجيوسياســي إن أرادت السيطـرة عـلى إقليمهـا، وربـط هـذه السيطــرة بـالتحرك والنشـاط واستغلال الموارد والثروات تجاه غيرها من الدول؛ لضبط ديناميتها السياسية على إقليمها وفي ما يدور حولها، قبل أن تقوم به دول أخرى منافسة لها فيه.

وعلى الرغم من كل ما قطعته الدولة القومية من مراحل، وما حققته من مكتسبات في الغرب تحديـداً، فـإن دورهـا في الرعايـة الاجتماعيـة قـد أثقـل كاهلها بيروقراطياً وسياسياً واقتصادياً عبر المطالب العمالية، المترافـق مـؤخراً مع إغلاق المصانع وتسـريح العمال وانتقال المصانع خارج حدودها الأصلية؛ حيث اليد العاملة الرخيصة؛ الأمر الذي وضعها في منزلة الدولـة الرخـوة أو

الفارغة المحتوى. و«لكنْ، مثلما تعهدت الليبرالية الجديدة، فإن انسحاب الدولة لا يعني موتها مقابل مستوى جديد للحركة العامة وانقطاع مع أسطورة الدولة تجاه التحوُّل الممكن في أنماط الحركة واستراتيجيتها».[12]

لهذا جاءت السياسة الحديثة للتأثير في الدولة وسلطتها من خلال توجيه نشاطاتها إلى مآلات الشرعية والدستورية تجاه الشعوب التي تحميها وتتكلم باسمها، مع ضبط لممارسة السلطة تحت مراقبة القانون.[13]

إن الدولة العصرية كيانٌ سياسي قائمٌ بحد ذاته يحترف السياسة من أجل رعاية شؤون المواطنين. وتختلف الدول بحسب الموقع الجغرافي والكثافة السكانية والموارد الطبيعية، وبقدر تفاعل سياستها داخلياً وخارجياً مع المجتمع ودول العالم الأخرى، إلا أن هناك دولاً عظمى تتعامل مع هذا المنطق لأنها متفرعة منه أو تسهم في بنائه، مقابل دول أخرى ضعيفة أو آخذة في الزوال والاضمحلال؛ لا لكونها حديثة الاستقلال، ومحدودة التجربة، بل لأن محاولتها في مجال البناء لم تُفلح؛ نظراً إلى وصولها إلى حالة متردية ناتجة من تدهور أوضاعها الأمنية والسياسية، وتفاقم انهيارها الاقتصادي والاجتماعي، وركودها الثقافي.

إن هذا ما يدعونا إلى الحديث عن الحداثة السياسية في خطى الدول وبناء السياسات من خلال ما توصل إليه الغرب، وما سار عليه عدد من الدول الآسيوية في ظرف قصير لا يتعدى الجيلين، مقابل ما عجزت دول أخرى عن تحقيقه، في مناطق مختلفة من العالم؛ فقد كانت تعيش نوعاً من «التقاعس

السياسي»، بدءاً من نهاية الحرب الباردة التي «أنتجت منطقة دول ضعيفة أو في طريق الزوال تمتد من البلقان إلى جنوب شرق آسيا مروراً بالشرق الأوسط [...]. إن زوال الدولة وضعفها أحدثا مآسي إنسانيةً وانتهاكاتٍ فظيعةً في مجال حقوق الإنسان في التسعينيات في كل من الصومال وهايتي وكمبوديا والبوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية...».[14] هذا الاتجاه المصحوب بما قبل السياسي في ولادة الدولة وبنائها تزامن مع مفهوم الدولة الشمولية التي لا تتأثر بالديمقراطية الليبرالية. ولكن هذا لم يسمح ببقاء الدولة ذات السيادة بعد انقضاء الحرب الباردة، ودخل الاستثمار الخاص مجالات متعددة، بل أصبح ينافس الدولة نفسها؛ إذ لم يعد في مقدورها محاربته أو صده، بل جعلت تتعامل معه على أساس التفاوض؛ ولذا، فقد دخل العالم موجة جديدة من التحولات وصفها صمويل هنتنجتون بـ «الموجة الثالثة»، من خلال انتشار الديمقراطية، وخاصة في الأنظمة الشمولية في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا. لقد بدأ - إذاً - العد العكسي للدولة القومية، التي تقوم على تبذير المال العام وتبديده والمجازفة بالدخول في حروب خاسرة، على الرغم من عدم اعترافها العلني بذلك. إن التفكير في الدولة هو التفكير فيما يقوّيها خارجياً، قبل أن يكون محاولة لإعداد الترتيبات والقيام بوظائف تسيير الشأن العام.

أزمة الدولة بين البناء والتحول

إن إلحاق الولايات المتحدة الأمريكية بالخصم الشيوعي المتمثل في الاتحاد السوفيتي، هزيمةً نكراء، قد جعل إدارة واشنطن تفكر في بناء سياسة أخرى خارج مجال الدولة تحت غطاء العولمة، بحكم أن الدول لا بد لها من أن

تتغير؛ مثلما يتغير الأفراد والجماعات، وكذا الأهداف والطموحات. وقد أضحى الاقتصاد ذا تأثير متزايد في السياسة المعاصرة، فإذا كانت السياسة صنيعة الدول من أجل ممارستها بحسب الجغرافيا والأيديولوجيا، فإن الاقتصاد يوجه الدولة أكثر نحو الإسهام في بناء السوق.

إن إشكالية بناء الدولة وإعادة بنائها بعد النزاعات، تتصل اتصالاً وثيقاً بالبعد السياسي. وتنظيم العالم بين قواه المتصارعة عليه - لا تلك الخارجة عليه أو البعيدة التأثير فيه - الذي يمتد صرحه من صراع القطبين إلى السيطرة الأمريكية الأحادية على العالم في إطار النظام العالمي الجديد صوب الحكومة العالمية، هو نهج يختلف عن بيروقراطية أوروبا بعد ميلاد الدولة اليعقوبية النابوليونية التي انخرطت مع فكرة الاستعمار وتمادت في سياسات مجحفة، وعلى الرغم مما حققته من تحولات عميقة في بنية مجتمعاتها، فإنها لما تتحرّر منها بعد؛ ربما يكون ذلك من بين الأسباب الرئيسية في تصدير الولايات المتحدة هذه الأزمات المالية والاقتصادية إلى أوروبا، وخاصة بعد خوضها الحربين العالميتين على أراضيها؛ لأن كسبها رهانات جديدة، استراتيجية واقتصادية، لمصلحة هذه «الحكومة العالمية» في مرحلة ما بعد الدولة، إنما هو لتمديد النموذج الأمريكي وبقائه سيد السيطرة عالمياً.

إن بناء الدولة وإعادة بنائها يعنيان تحقيق فائض القيمة عبر الإنتاجية وإلا كان مصيرها الزوال في نهاية المطاف. وتحاول الولايات المتحدة تعميم هذا الطرح الليبرالي على دول العالم قاطبة بهدف تعزيز سيطرتها لكي تحتفظ

بالدور الريادي في غياب المنافس الحقيقي والفعلي لها. ومن المفارقات الكبرى أن الدولة لم يعد في مقدورها الجمع بين فكرة العمل وتوفير فرص العمل، وبين الاستثمار والادخار، وبين البحث والتسيير، وبين توزيع الفوائد والقروض من دون أن تحترم القوانين التي تشرعها: من هذا المنظور تبين أن بناء الدولة لما يكتمل قيامه بعد، وإن اكتملت شروطه.

كما لا يخلو بناء الأمة من الدولة ذاتها؛ بوصفه مقوّماً من مقومات هويتها، انطلاقاً من التحام الأمة بقوميتها في الدفاع عن اندماجها وتألق تكاملها على أساس ديمقراطي ومنطلق عملي يضمنان تطلعاتها، وبقدر ما تكون قومية الأمة متجذرة في عمق الذات الفردية والجماعية، تُرسَّخ هوية الدولة ويُعزز وجودها. إن تجربة الغرب تبقى واحدة، مقارنة إلى ما فعلته المجتمعات النامية في إطار بناء الدولة، بحيث إن الصراع والفوضى هما من نتاج النظام السياسي لا الدولة، علماً بأن الدولة تتحكم في السياسة، بحيث لا تقوم في الداخل مظاهر الصراعات والحروب الأهلية من خلال ما توكله الدولة لنفسها في تسيير الشأن العام. «كما تقوم سياسات التوزيع على الاختلاف، وخاصة من جانب الدول؛ بهدف المحافظة على تعايش الشعب، أما على مستوى الفرد، فينشأ التناسق المتشعب والجمعي في فكر الجماعات».[15]

ولئن كانت السياسة غاية بناء فكر الدولة، فإن الهوية الثقافية والفكر الاقتصادي المسيطرين على توجهاتها وأطرها يعملان على تطوير آليات الدولة حتى لا تتقوض دعائمها.[16] وكثيراً ما تُستجمع الفاعلية الاقتصادية بالعدالة

الاجتماعية معاً في الدولة العصرية، فعلى حين أن الأولى تطلق العنان للاقتصاد والمنافسة بين قواه، نجد أن الثانية تحقق الفائدة للطبقات الاجتماعية الأخرى.

تعني الدولة بالنسبة إلى فوكوياما أربعة اتجاهات مؤسسة لها؛ هي: «مشروع المنظمة وتسييرها؛ ومشروع النظام السياسي؛ وقاعدة الشرعية؛ وعوامل ثقافية وبنيوية».[17] كما يتعلق الأمر في باب الدولة، بمفهوم «الحوكمة الرشيدة» وعلاقاتها بالديمقراطية وصولاً إلى التنمية؛ ذلك أن قياس مستوى تنمية كل بلد يتوقف على ما لديه من طاقات وقدرات متعددة ومتنوعة؛ شرط استغلالها استغلالاً جاداً وعقلانياً من أجل الارتقاء بالمجتمع؛ لأن الديمقراطية تشكل في هذا الخصوص أحد أوجه التنمية ذاتها، عن طريق التسيير العام لشؤون المجتمع بواسطة الانتخابات النزيهة والشفافة؛ ومن هنا، تُؤكَّد طبيعة الشرعية في قياس نموذج الدولة من خلال ما يحققه هذا النموذج في إطار النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وهو ما يضمن تلاحُم الطبقات الاجتماعية من جهة، ويحقق تقدم البلاد من جهة أخرى. و«في نهاية المطاف، تعد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية معقدة وغامضة؛ فهي علاقة لا تشدد على التحول الرسمي؛ بوصفه مقاربة عامة للإصلاح الاقتصادي، ولا على الدمقرطة؛ بوصفها استراتيجية للنمو».[18]

وتكمن أهمية العلاقات التي يقوم عليها الشأن العام، في إبراز مدى مردودية التنظيم العام وفاعليته، علماً بأن كل دولة معرضة لأزمة ما، ولكن الدولة التي تعرف كيف تتجنّب الغرق في الأزمة حتى إذا وقعت فيها، فهي

تعرف طريقة الخروج منها بسرعة إن لم تتفادَها أصلاً، سواء كانت أزمة سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك. وهذا ما يدعونا فعلاً إلى الحديث عن القيم والمبادئ والمضامين السوسيوثقافية السائدة التي تعمل على انخراط المؤسسات في دروب التجديد والتغيير بهدف تفادي وقوع الأزمات؛ ولهذا جاءت فكرة الدولة-الأمة؛ فالتوافق البنيوي موجود وفقاً لصلاحية المؤسسات وحيويتها التي تقوم عليها الدولة ومكانة الأمة بين الأمم شموخاً وخلوداً؛ لأن الحاجات المجتمعية لا يمكن للأمة القيام بها وحدها إلا في إطار الدولة المتولدة عنها، والتي تسهر على تحقيق ذلك، كما تتعدد مهمات الدولة تبعاً لهياكلها وتتنوع مسؤولياتها؛ وفق الاختصاصات والحاجات، وهو ما يضمن أساسيات المجتمع والدولة وحاجاتها. ومن هذا المنطلق، تتحدد كيفية تأطير هذه العلاقات الموجودة بين الحكام والمحكومين وضروب تسييرها، عبر تمتين علاقات الحكم بروابط جوهرية وهادفة تجاه المجتمع/ الأمة. وكثيراً ما تصل الديمقراطية، عن طريق تداول السلطة مروراً بالانتخابات، إلى نتائج مُرضية، بل إيجابية في تحقيق وثبة نحو الأمام تسهم في تنمية المجتمع. من ذلك أن كوريا الجنوبية، التي حققت - كما يشير فوكوياما - نمواً اقتصادياً لا بأس به، وهي في تطور مستمر، إنما يعود ذلك إلى أن الدولة-الأمة فيها عرفت كيف تنتهج سياسة تقوم على الديمقراطية وفلسفتها، وهدفت إلى تحقيق نمو اقتصادي في المقابل.[19]

وتتداخل في قضية الدولة أمور لا بد من مراعاتها من زاوية نظر داخلية وما يعتمل فيها من عوامل وفواعل قديمة وحديثة، جغرافية وتاريخية،

سياسية واقتصادية، قانونية وأخلاقية، سوسيولوجية وإنثروبولوجيـة، دينيـة وفلسفية، اجتماعية وثقافية، وغيرها، قبل أن تتشكل على هيئة منظومة قيميـة راسخة بين الحاكم والمحكوم. وهذه العلاقة الداخليـة تنمـو وتتشـكل لـدى أجهزتها التي تقـوم عليهـا داخـل المجتمـع أولاً، ومـا ينعكـس خارجيـاً في المجتمع الدولي ثانياً؛ ولهذا تساق الدول بحسب ما لديها من قوى وطاقـات؛ من أجل تحقيق غايات وأهداف كبرى.

ومما لا ريب فيه، أن العلاقات الدولية تتداخل في عملية تطـور الـدول أو تراجعها معاً؛ وفقاً للمكونات الأساسية لدى نظـام الحكـم في الدولـة-الأمـة، وهي تتأرجح بين سياسة البناء وسياسة التفكيك، سواء تعلـق الأمـر بالـداخل وعدم تنظيمه، بل بتأزيمه، أو بالخارج واكتساحه ما هو أضعف منه؛ ومـن هنـا يسيطـر مبدأ العنف؛ بوصفه مقياساً لدى أنظمة العالم النامي في غيـاب وسـائل الحوار وقنوات الاتصال الممكنة على الرغم من أهميتها. وهنا يوصـي فوكوياما بضبط حالة المجتمعات المتخلفة التي كانت - وماتزال - تعيش تجربـة خاصـة تختلف عما تعرفه المجتمعات المتقدمة التي تقوم على المؤسسات التي تمثّل سـر قوتها الداخلية في تفعيل عملية التنمية لديها ومعالجة ما قـد يتشـكل لـديها مـن نموذج وخطر في آنٍ واحد، يهدد أمنها ويقلص من اقتصاداتها.

على هذا النسق، انقادت الدولة-الأمة في الغرب، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إلى تبني فكرة إعادة البناء بالتخلص من المسـتعمرات؛ وهـو مـا يعطـي فواعـل جديـدة أخـرى خارجيـة، منهـا السياسـة والأمـن

الخارجيان، على سبيل المثال، الأولوية.[20] وهذا ما قامت فكرة بناء الدولة- الأمة عليه أساساً؛ بهدف ضبط تطورات الأمة من جهة، والتشديد على إدارة العنف، بحسب ماكس فيبر، عبر تدخل القانون المتولد من العلاقات بين الأفراد والجماعات في إطار لُحمة القومية من جهة أخرى. ذلك ما تراعيه الدولة في إطار السيادة، وهو ما يضمن تحقيق سيطرتها على الموقف عبر سياسة منفتحة ومتنامية مع هذه التطورات والأبعاد؛ الأمر الذي يجعلها تتألق هي الأخرى إلى جانب مصاف الدول الرائدة.

وفي هذا، تركِّز الدولة من منظور التنمية السياسية على القواعد والأطر التي تحكم صيغة الحكم ذاته، وما تضفيه الأمة على نفسها من قوة، وشرعية، وسيادة، وتنظيم، ومشاركة وغير ذلك في إطار البناء؛ بوصفها صيرورةً ضامنة لبقاء الدولة، وأسلوباً لإدارة تعايش مختلف مكوناتها. وتكمن طبيعة الدولة في كيفية بنائها وطرائق حكمها باتخاذ جميع السبل والوسائل مناهج احترازية بعيداً من التفكك واللاعدالة عبر المشاركة والتمكين.[21]

إن أزمة الدولة هي مرحلة من مراحل البناء السياسي في المجتمع الغربي. ولسائل أن يسأل: هل تكمن أزمة الدولة في غياب السياسة أو تكمن في الدولة نفسها وفي سياسة الدولة معاً؟ ذلك ما يختمر في الفكر السياسي الغربي لدى مقاربته ما بعد السياسة.[22] وقد يكون ذلك صوغاً لسياسة أخرى أكثر عقلانية وشفافية؛ نظراً إلى عجز سياسة الدولة الحالية عن تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي؛ بسبب عدم تخطيها جملة من الأزمات التي

مازالت تعصف بها؛ فقد نجم عن بناء الدولة القومية، هذا التباعد وعدم التكامل بين طبقات المجتمع الواحد من ناحية، وعدم ضمان علاقات الحكم الرشيد، حصول العيش الرغيد من ناحية أخرى؛ بسبب عدم النجاح في توفير فرص العمل وتوزيعها، ولا تحقيق فائض القيمة وادخارها، على نحوٍ يضمن الرقي والتقدم، مع نمو ديمغرافي مطرد في العالم.

الدولة القطرية العربية
من عهد التأسيس إلى مستوى البناء

يرى جُل الدراسات التي تناولت الدولة القطرية العربية أنها تتصف بالتسلطية والتبعية والريعية والرخاوة والرعوية... إلخ، إلا أن تلك الدراسات لم تقدم البديل في الفكر السياسي لماهيّة الدولة.

ولا يمكننا الجزم بأن الدولة القطرية العربية، تقف وراء كل المشكلات المطروحة، أو أن تكون المتسببة الأولى في ذلك؛ بسبب غياب الرؤية الصائبة لديها، وعدم اكتمال شروطها الموضوعية والتاريخية التي تمكنها من تقديم حلول واقتراحات هادفة إلى مجتمعها؛ ولذا، فلا يمكن أن نقول إن كل ما قدمته الدولة القطرية العربية إلى الآن، ناقص أو سلبي.

الدولة القطرية العربية تجربة جديدة وقابلة للتطوير؛ شرط إدماج أطراف آخرين وآليات أخرى في المجال السياسي العربي. وإن الفاعلية السياسية تستلزم هي الأخرى نضج الدولة وعقلنتها لبرامجها وموضوعاتها

وربطها بالمجتمع؛ الأمر الذي يؤول إلى الحديث عن البناء الإيجابي وتفعيل وجوهه ورموزه. وعلى العكس من ذلك، فإن ما يروّج ضد الدولة القطرية العربية من أنها متناقضة مع المجتمع، ولا تتعامل مع مشكلاته بجدية، بل القول إنها أحد المعوقات المطروحة تجاه هذا المجتمع، يبقى ناقصاً ومعتلاً في ضوء ما تم التوصل إليه من ناحية، وما تم تأكيده بالمشاركة والانخراط في العملية السياسية من ناحية أخرى. وهذا التصور الوصفي لواقع الدولة القطرية العربية، وما حققته من مكتسبات وما حصدته من انتكاسات، أمور تدعو إلى مساندة طرف وإعفاء آخر من المسؤولية بإلقاء اللوم عليه، من دون تحليل العلاقة بينهما.

ولعله من الإجحاف مقارنة الدولة القطرية العربية بالدولة الغربية، فقد استطاعت هذه الأخيرة أن تبني قواعد وتؤسس منظومات؛ انطلاقاً من الشعب؛ بوصفه مصدراً للسلطات، بحكم الانتخاب والاقتراع وإنشاء برلمانات عن طريق الدساتير المحترِمة للحريات الأساسية الفردية والجماعية والضامنة للحقوق والواجبات، وعلى قاعدة الفصل بين السلطات الثلاث. ومن هنا، كانت دائرة الحكم شفافة لدى الدولة في الغرب، وأصبحت مضرب الأمثال في تجربتها في الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الشاملة، من خلال تفعيل المشاركة السياسية واعتماد الانتخابات من أجل ممارسة الحكم والتداول السلمي على السلطة. و«عندما يجري الحديث عن المسار التاريخي في هذا السياق، فإنما نقصد أن هذا المسار حمل بصورة خاصة ومكثفة خلال قرنين من الزمن الأوروبي؛ (أي الثامن عشر والتاسع عشر)، أفكاراً ومفاهيم استدخلتها فكرة

الدولة الحديثة؛ فأصبحت هذه الأفكار جزءاً أساسياً من عناصرها، بل من شروط تشكلها، واكتمال قواعدها، واكتسابها بُعداً عالمياً»،[23] أما الدولة السلطانية، في الموروث العربي الإسلامي، فقد كان ينظر إليها بحسب نظرية ابن خلدون من وجهتين أساسيتين، هما: العصبية والدعوة الدينية. وكان الماوردي في كتابه: **الأحكام السلطانية**، قد شرع دينياً لـ«إمارة الاستيلاء» اضطراراً؛ بوصفها «تقوم مقام الخلافة أو تمثلها»، على حد تعبير وجيه كوثراني. وإذا كانت المؤسسة الدينية قد باركت سلطة الولاء للحاكم؛ من أجل شرعنة أحكامه عن طريق الطاعة والامتثال والتقليد؛ خوفاً من بطش الحاكم أو فوضى المحكومين، فقد انجرّ عن ذلك حصول الاستبداد.[24]

وتمتد إشكالية طبيعة الحكم في الموروث العربي والإسلامي، إلى ما بعد الخلفاء الراشدين، عندما تحولت «الخلافة إلى ملك عَضُوض»؛ وهو ما أدّى إلى الاستبداد، بل إن «العلاقة بين الدين والدولة علاقة ملتبسة وغامضة [...]؛ فالعلاقة بين الدين والدولة لا تكون علاقة اتصال، إلا إذا كان الإمام يشخص وحدة الدين والدولة؛ بوصفه الممثل للأمة المتصرف باسمها».[25]

ومن هذا المنظور، أعطى الإسلام – في المقابل – الحكم (الدولة) في ظل إرساء دعائم الدين مكانة عالية؛ لئلا تُقوَّض قواعده ومبادئه، وهو في طور الانتشار على أساس أنهما توأمان، فقد أورد أبو حامد الغزالي في كتابه: **الاقتصاد في الاعتقاد**: «الدين أُسٌّ والسلطانُ حارسٌ، وما لا أُسَّ له فمهدومٌ وما لا حارسَ له فضائعٌ».[26]

الإطار التاريخي

تحاول دراسات تناولت تاريخ الدولة العربية القطرية، ربطها بالتجزئة إبان الفترة الاستعمارية؛ بمعنى أن أقطار العالم العربي لم يتحقق فيها وحدها مفهوم الدولة بالمعنى الحديث، بل بدأت تتشكل ملامحها من خلال الصدمة التي عرفتها؛ بموجب خضوعها للاحتلال الأوروبي. وإذا أمست الدولة القطرية العربية مغروسة ومطبَّعة على شكل متزايد، فإنها ليست ظاهرة محلية، ومع هذا لم تعد تبدو شيئاً مستورداً أجنبياً؛ ولذا فهي ثمرة مهجنة، مع أن تشكلها يمثل سيادة الثقافة السياسية الأوروبية الحديثة وانتشارها في العالم.[27]

لقد خضع المجال العربي، لعملية تفتيت (تقسيم)، جرت عبر تدخل القوى الخارجية؛ بهدف السيطرة وفرضها على المجتمعات العربية:

> وذلك عن طريق إقامة دويلات التجزئة السياسية، وتثبيتها بواسطة الحراب الاستعمارية الخارجية، فكانت البدايات دخول فرنسا الجزائر (1830) ثم تونس ثم المغرب واقتسامها مع إسبانيا، ودخول إيطاليا إلى ليبيا، ودخول بريطانيا إلى عدن وعُمان ومصر والسودان والكويت. وأخيراً جاءت الحرب العالمية الأولى - وكان واحداً من أسبابها الرئيسية اقتسام البلاد العربية في ما بين الدول الإمبريالية - ليعلن رسمياً عبر اتفاقيات سايكس بيكو، وسان ريمو، واتفاقيات باريس، عن تقسيم البلاد العربية إلى دويلات ذات حدود سياسية تحت الحمايات الإمبريالية. وقد شكلت هذه التقسيمات نواة الدويلات العربية الموجودة الآن.[28]

وتعد تجربة الدولة في البلدان العربية قصيرة جداً، مقارنة إلى أصول الدولة في الغرب التي تمخض عنها الاستعمار، بينما تعد الدولة القطرية العربية في هذه الحالة مجرد كيان سياسي يزاول السياسة المحدودة والآنية، وربما هذا ما جعلها فريسة أمام الاستعمار؛ بمعنى أن الدولة القطرية العربية كانت غائبة مع بداية العصر الحديث عن تفادي كل ما أصاب بلادها من مخططات وسياسات استعمارية مدمرة لمجتمعاتها التي عجزت عن إيجاد دول عصرية بأتم معنى من الكلمة؛ نظراً إلى أن «السياسات الكولونيالية لم تشجع قط على إنجاح العمل الدستوري؛ أي على ممارسة الديمقراطية محلياً، بل إنها حاربت هذا العمل، وأعاقته في كثير من الأحيان، واتبعت سياسة براجماتية وظفت فيها كل معطيات الثقافة المحلية في الإجماع السلطاني المستمر في العقلية والسلوك».[29] فلولا الخلل الموجود في الدول العربية التي طاولها الاحتلال، لما كان للاستعمار أن ينزل مُغامراً، منذ قرون خلت، في الأقاليم العربية. وهذا ما يدعونا إلى القول إن الدول السابقة للاستعمار، رضخت لفكرة الاستعمار ومخططاته، وقبلت إما بالاستعمار المباشر وإما بالحماية.

فترة ما بعد الاستقلال

شهدت الدولة القطرية العربية جملة من التحولات المهمة على مدار فترة الاستقلال، سواء أتعلق الأمر بالبعد الهيكلي في رصد لعمليات مؤسساتها ونشاطاتها؛ كالإدارة والجيش وجهاز الأمن والتمثيل الدبلوماسي... إلخ، أم تعلق بالبعد الاجتماعي الخدماتي، من سكن وصحة

وتعليم ونقل، أم ارتبط بالبعد الاقتصادي؛ كالشـركات والوكـالات التابعـة للقطاع العام. ولكن كل شـيء متوقف على تداخل هذه النشاطات وتكاملها عبر القيام بمهماتها على أكمل وجه، من خلال انتهاجهـا سياسـات تصـب في المصلحة العامة أو تبتعد منها في ضوء نتائجها، سواء كانت إيجابية أو سـلبية، مع إدخـال تعـديلات حكوميـة، وتبنـي بـرامج مختلفـة، وانتهـاج مسـارات إصلاحية في مجال البناء، ومن فترة إلى أخرى، بيد أن التحديات الكبرى التـي واجهت الدولة العربية، وهي في طور التبلور، تقوم على جملة من المشـكلات والعراقيل التي حالت دون بلوغ مستوى بنـاء الدولـة، وهـي تتعلـق بالأبعـاد التركيبية والقومية والسياسية والتوزيـع العـادل وغيرهـا؛ فهنـاك مشـكلة بنـاء الدولة، وهي مشكلة تركيبية تتعلق بزيادة التكامل والاندماج؛ وهنـاك مشـكلة البناء القومي، وهي تشدد على الجانـب الثقـافي للتطـور السياسـي؛ ومشـكلة المشاركة السياسية، وهي تتعلق بتمكين المواطن من الإسهام الدائم والفاعل في اختيار البدائل المرتبطة بحقوقه ومصيره؛ ومشكلة توزيـع الرفـاه، وهـي تـربط بالتوزيع العادل للقيمة، بين مختلف الفئات الاجتماعية بما يضمن كرامتها.[30]

لقد حاولت جملة من الدراسات، الصادرة بالعربية وباللغات الأجنبيـة، التعرض لمجال الدولـة العربيـة القطـرية،[31] وقـد حللـت هـذه الدراسـات موضوع الدولة العربية؛ بوصفها ظاهرة جديدة تزامنت مـع جـلاء العنصـر الأجنبي المتمثل في الاستعمار وما خلّفه من آثار سلبية في فكـرة الشـأن العـام والقطاع العام وقضايا الإدارة والتعليم والإسكان، أو من خلال ما تبنته هذه

الدولة من سياسات، إلا أن كثيراً من هذه الدراسات يجمع على أن الدولة القطرية العربية تشهد أزمة حادة قد تكمن في مقوماتها الأساسية أو في نشاطاتها المتنوعة والمختلفة، أو في كل هذه الأمور معاً، فضلاً عما ورثته من عهد الاستعمار من خراب ودمار، مع تقليص للمنظومة السياسية في إطار التكوين السياسي للنخب والمؤسسات؛ وهذا يعود بنا إلى الحديث عن فترة الاستقلال تحديداً، وما حققته الدولة القطرية العربية من انتصارات، وما واجهته من انتكاسات.

وقد خلص فريق من الباحثين والخبراء العرب، من خلال تحليل بنية الدولة القطرية العربية وعلاقاتها بالمجتمع في أواخر الثمانينيات، إلى أن الدول العربية جميعها تشترك فيما بينها، بما يجمعها أكثر مما يفرقها في كل أقاليم العالم العربي الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. ويقول هذا الفريق:

> الدولة القطرية العربية المعاصرة لا تجسد في سلطتها أو ممارستها الحالية المصالح المشروعة للتكوينات الرئيسية في أقطارها، وإن الفجوة في تزايد بين المجتمع المدني من ناحية، والدولة من ناحية أخرى؛ ولذلك، فإن هنالك ما يشبه الإجماع... على أن الدولة القطرية العربية في الثمانينيات تعيش أزمة خانقة لم تشهد مثلها طوال العقود الأربعة السابقة؛ أي منذ الحرب العالمية الثانية، وإن هذه الأزمة تنذر في بعض الحالات، وخاصة في الأقطار الطرفية ذات التنوع الكبير، بمزيد من تفتيت الدولة القائمة، أو من اختفائها أيضاً من الخريطة السياسية الإقليمية خلال العقود الثلاثة المقبلة.[32]

ولكن من المرجح أن ما أصاب بعض الدول القطرية العربية، هو ضعف هيكلها الداخلي من زاوية، وتعدد الصراعات والخلافات العربية البينية من زاوية أخرى؛ الأمر الذي أفضى إلى وجود جملة من الضغوط الأجنبية المرتبطة بعمليات الاختراق الأجنبي للعالم العربي، في علاقاته بالعالم الخارجي، إلا أن طبيعة هذه المشكلات تختلف باختلاف أقطار العالم العربي نفسه؛ نتيجة ظروف تاريخية وسياسية؛ بمعنى أن منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي؛ كمشكلة الهوية ووضع الأقليات وأزمة الاندماج السياسي والاجتماعي ومكانة الاقتصاد الريعي إلى جانب الشرعية ودولة القانون... إلخ، فضلاً عن وجود بيئة إقليمية ودولية متغيرة باستمرار، ولها إفرازات وخيمة على واقع الدولة القطرية العربية وأبعادها.

من اللاسياسي إلى السياسي

هناك مظاهر سلبية متوارثة في تجربة الدولة القطرية العربية، وقد فوّتت على هذه الدولة الفرص السانحة؛ من أجل التخلص من تلك المظاهر، إلا أن بناء الدولة، عشية الاستقلال، جاء أمراً ضرورياً لم يكن ممكناً التغافل عنه. وعلى هذا الأساس، صاحَبَ فكرةَ الدولة، اكتساحٌ عريضٌ للقدرات والكفاءات والطاقات؛ من أجل تجنيدها؛ بهدف بناء الدولة بناءً قومياً عقلانياً يخدم المصالح المشتركة للمجتمع الواحد؛ بحكم سيطرة الأيديولوجي/ الحزبي على حساب السياسي/ الاقتصادي؛ الأمر الذي بلْور صورة الدولة في المجتمع. وبمرور الزمن تبدى أن هذه الدولة غائبة عن المجتمع أو في صراع ضده، بدلاً من إحلال علاقة توافقية وتناغمية بينهما؛

وفقاً لما تقتضيه العملية السياسية نفسها. ومن هذا المنطلق، فإن السلطة؛ بوصفها مفهوماً لم تدفع بإنجاز الدولة التي لم تتوافر بدورها على جملة من الشروط الموضوعية والآليات القانونية والدستورية؛ من أجل أن يكون هناك ثمة استقلالية بين الحاكم والمحكوم؛ لأن الدولة هي جهاز ينهض على تأطير الفعل السياسي داخل المجتمع قصدَ بناء صيغ للحكم تكون ضامنة لرشد الوعي المجتمعي؛ فالبناء المؤسسي ينطلق من جهود ورؤى فكرية ونظرية يجعلها تنفرد ببعض المميزات التي من الواجب مراعاتها من الحاكم أياً كان شأنه. ولكن الحاكم في البلاد العربية، كثيراً ما يساوي الدولة والسلطة بتوازي ثقل العائلة أو النخبة الحاكمة على أسس عائلية أو قبلية أو طائفية أو دينية. وفي هذا، يربط المؤرخ التونسي هشام جعيط في كتابه، حول: **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**،[33] الدولة القطرية العربية باللاعقلانية الواهنة في علاقاتها بالعنف؛ بوصفها مرتكزاً للعصبيات والعلاقات العشائرية التي قلصت من حيويتها، مقابل ما ينبغي عمله تجاوباً مع مخزونها النفسي السياسي؛ ضماناً لسيادتها واحتراماً لمكانتها بين الأمم والدول الأخرى.

وهذا ما أضفى الشرعية فعلاً على طابع القمع؛ ليكون الوسيلة الوحيدة لفرض السيطرة من دون مسوغات كافية تحقق خطوات إيجابية من الشرعية الفعلية إلى البناء الجاد؛ الأمر الذي يدعونا إلى القول إن التجربة التي خاضتها الدولة القطرية العربية فريدةٌ من نوعها؛ نتيجة الفراغ السحيق الذي يفصلها عن مكونات البناء من جهة، وعما كان ينبغي تحقيقه من إنجازات ومكتسبات أخرى للأجيال الصاعدة من جهة أخرى. وربما ستكون هذه النقطة الأخيرة

محل تساؤل علمي مستقبلاً، في ظل التنمية المستدامة التي تولّدت بدلاً منها الفوضى والأزمات والحروب الأهلية في العالم العربي. فعلاً، قد يبدو أول وهلة أن الأمر عسير جداً، وأنه يحتاج إلى نقد ذاتي حقيقي في عملية البناء السياسي للدولة القطرية العربية التي لم تحمل في طياتها كل الشروط والآليات التي تضمن لها السير الحسن: هل الخلل في طبيعة الدولة نفسها أو إنه نقص في الأطروحات السياسية المتوافرة لدى النخب السياسية والعسكرية التي انقادت بدورها إلى حمل هذا البناء على عاتقها؟

> في عملية النمو التاريخي للسلطة والدولة في المجتمعات العربية المعاصرة، ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة؛ فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها... إن السلطة في الوضع العربي الراهن هي حاضنة الدولة، وليس العكس، أو كما كان ينبغي أن يكون عليه الوضع؛ ولذلك فإن القضاء على الحاضنة يتضمن تهديد وليدها بالخطر، وربما بالموت، إن لم يتم الانتظار حتى يبلغ الوليد سن الرشد. ولعل الإحساس الغريزي أو العفوي لدى عامة المجتمع بهذا الواقع الخطر، وهذه المفارقة المُرة، هي من ضمن الأسباب التي تساعد الأنظمة الحالية في الوطن العربي على الاستمرار في مواقع السلطة، السلطة التي تتماهى مع الدولة ومع الكيان العام للوطن، بحيث إنها لو انهارت لانهار معها الكيان على رؤوس مواطنيه.[34]

ومن المؤكد أن الدولة القطرية العربية، لم تصل بها الحال إلى تجاوز بعض النقائص والسلبيات التي قد تشترك فيها جملة وتفصيلاً، في ظل غياب الدولة العربية القوية الرائدة على الرغم من مرور عقود على الإعلان عنها، وبعد

الإنفاق عليها أكثر، قياساً إلى ضعف مردوديتها بالنظر إلى ضخامة جسمها وتعدد الأجهزة لديها؛ ما يجعل صورتها، بالمحصلة، أقرب إلى القتامة.

ولذا، وبحكم العلاقة الوطيدة، في العلوم السياسية، بين الدولة والمجتمع الواحد يحصل إجماع لدى الوجهاء وأولي الرأي والفكر وأصحاب النفوذ على تقديم من ينوب عن المواطن، سواء إزاء ما يتعلق بالقضايا الكبرى أو بالقضايا الصغرى؛ جرّاء تعبئة الموارد وتنفيذ الخطط وإقامة السياسات الملائمة والضرورية؛ بهدف معالجة المشكلات معالجة جادة؛ من أجل مجابهة التحديات الداخلية، ومنها: غياب النظرة السياسية الثاقبة، وانتشار التطرف الديني، وفشل التنمية، وتدهور التعليم والبحث العلمي، وتهديد الأمن القومي، أما المخاطر الخارجية فنذكر منها - على سبيل المثال - غياب الوحدة العربية أو التكامل العربي، والخطر الإسرائيلي المتنامي في منطقة الشرق الأوسط تحديداً، من خلال تفتيت دولها عن طريق احتواء نظمها عبر سياسات مضادة في غياب التكامل والاندماج؛ نظراً إلى أن عالم ما بعد الحرب الباردة، مازال يمر بأنساق وسياقات صعبة ومعقدة في إطار النظام الدولي الجديد، بحيث إن الدول النامية عموماً والدول العربية خصوصاً، ستدفع ثمن ذلك باهظاً في غياب المحددات والأطر الفاعلة في توجيه السياسات العامة والخارجية لديها.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، هو: ما طبيعة النهوض السياسي للدولة القطرية العربية؟ يصعب مبدئياً إيجاد معادلة جادة لهذا الطرح بحكم تداخل الظروف وتشابك الرؤى في تقويم الوضع؛ انطلاقاً من أن الدولة

القطـرية العربية ذاتها، هي المسؤول الأول عن ذلك بالاشتراك مـع أطــراف وجهات أخرى، فالجيل الذي حمل على عاتقه قضايا البنـاء الـوطني؛ انطلاقـاً من الدولة القطـرية العربية ذاتها، كان قد عـرف الاسـتعمار وتـأثر بسياسـاته التي جعلته في نهاية المطاف، يبادر إلى صدها ومحاربتهـا. ومـن هـذا المنطلـق، جاءت فكرة الحـزب الواحـد والاقتصـاد الموجّـه؛ بمعنـى أن هنـاك ظروفـاً وملابسات، صنعت هذا الواقع الذي يتحتم علينا تفكيكه؛ مـن أجـل فهمـه فهما جاداً؛ بهدف إحداث مقاربة ومقارنة موضوعيتين له.

كما أنه من الخطأ تحميل الواقع العربي والدولة القطـرية المتولدة منـه مـا لا يطيقانه؛ بحكم عدم توافر مؤشـرات؛ من قبيل النضج والكفاءة والرشد؛ وهو ما يضمن بناء نقلة نوعية مرتقبة في صفوف الأجيال المتلاحقة ومكانـة النخـب وأهمية فلسفة التاريخ. إن تحقيق نصـر موازٍ ما بعد الاستقلالات العربية يبقـى صعباً جداً، بل هو مستبعد جداً على الرغم من كل ما تم تقديمه من تضـحيات جسام، وذلك يعود في اعتقادنا إلى ضخامة القضايا وثقـل مهـمّات البنـاء التـي سعت الدولة القطـرية العربية لها، لا العكـس، على الرغم من افتقادها التجربة الطويلة في العصـر الحـديث، ولكـن مـن دون أن تـنجح في معالجتهـا معالجـة جـادة؛ كقضـايا التنميـة الشـاملة والعدالـة الاجتماعيـة، والمشـاركة السياسـية والديمقراطية، والاستقلال الوطني، والأصالة الحضارية، وغيرها،... وهكذا.

تبدو المفارقة كبيرة بين تضخم أجهـزة الدولـة القطــرية العربيـة، وتمـدد دورها في الاقتصاد والمجتمـع مـن ناحيـة، وضـعف أدائهـا وهشاشـتها البنيوية من ناحية أخرى، وهو ما انعكـس في تواضـع معـدل إنجازاتهـا

بصفة عامة، إلا ما يتصل منها بممارسة القهر على مواطنيها والتحكم في مجتمعها، باستثناء حالات محدودة كانت فيها الدولة أضعف من أن تتحكم في المجتمع.[35]

لماذا طابع العنف إذاً؟ هل يعود إلى غياب قنوات الحوار وقلة وسائل الاتصال، أو إلى ضعف أداء النخب الحاكمة وعجزها عن تجاوز ذلك؟ كثيراً ما يُربط هذا الطابع بطبيعة السياسة وافتقاد القانون وهشاشة المؤسسات لدى الدولة القطرية العربية، في تجاوز ذلك؛ بسبب التركيبة السوسيولوجية والبنيوية للدولة القطرية العربية نفسها، تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه والمتولدة عنه. وقد يعود ذلك إلى طبيعة المرجعية السياسية والتاريخية التي تمخضت عن هذه الدولة، وهي التي يتم بناء البرامج والمشروعات بموجبها.

خصوصيات الدولة القطرية العربية

من خصوصيات الدولة القطرية العربية، أن أولوياتها تكون مقصورة على تحقيق الأمن والاستقرار، من دون مراعاة تحقيق سياسات تحمل أهدافاً أكبر من ذلك؛ من أجل خدمة المجتمع الأصلي بالدرجة الأولى، ومن دون تفاعل المجتمع معها في سبيل تحقيق طموحاته وغاياته في أدوار البناء والتشييد. وإذا كان القمع يعني تحديد الحريات الفردية والجماعية، فهو سمة بعض الدول القطرية العربية؛ بهدف البقاء في السلطة، إلا أن ذلك غير مجدٍ إطلاقاً في تقليص الهوة بين الدولة والمجتمع من خلال تقييد المجال العام الذي تلتقي النخب وتتفاعل المؤسسات فيه؛ من أجل تحديد مفاهيمها

للسياسة وسيطرة فكرها السياسي الضيق الذي يسفر عن المواجهة الميدانية عموماً؛ فهناك:

> دول عربية لا تسمح من حيث المبدأ، بقيام بعض تنظيمات ما يعرف بالمجتمع المدني؛ كالأحزاب السياسية والنقابات وغيرها، كما أن الدول الأخرى التي تسمح بقيام مثل هذه التنظيمات تخضع في الغالب لكثير من القيود الإدارية والمالية والتنظيمية والقانونية التي تحول دون تمتعها باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة ومؤسساتها.[36]

بيد أن الدولة العربية في فترة ما بعد الاستقلال، عمدت إلى تطبيق بعض السياسات، منها ما هو اشتراكي ومنها ما هو ليبرالي؛ من أجل بناء الدولة والنهوض بالاقتصاد؛ بهدف إخضاعها بعد أن أممتها تحت وطأة الأطروحات الاقتصادية-الاجتماعية، عن طريق مشروعات موجهة سلفاً؛ بهدف إلباسها ثياباً قوميةً، وتغيير المنظر الاستعماري بالإطار القومي أياً كان توجهه الذي يعد من أسباب إخفاق منظومة الدولة القطرية العربية التي انقادت بحكم سياساتها المختلفة إلى الاستعجالي والآني، لا الاستباقي والبعيد الأجل:

> لقد ورثت الحركة الوطنية التي حققت الاستقلال، بنى الدولة التي غرسها المستعمر، فكان الاستقلال عبارة عن «تأميم» هذه البنى بتسلم السلطة وحلول حكام وموظفين من أهل البلد مكان الموظفين الأجانب، أما العلاقات الموجودة بين الدولة والمجتمع فقد بقيت تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري فيها سلطة دولة الاستعمار، وهي قوالب وأجهزة مهمتها احتواء المجتمع والسيطرة عليه. وفي الأقطار التي مورست فيها الحياة البرلمانية (مصر وسوريا والعراق ثم المغرب

> والأردن)، خضعت هذه الممارسة للقوالب والأجهزة ذاتها، سواء في مرحلة الانتخابات أو داخل البرلمانات؛ وهو ما جعل التجربة الديمقراطية فيها تجربة تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته، وليس وسيلة تمكن المجتمع من مراقبة الدولة.[37]

كل ذلك يدعونا فعلاً إلى الاعتقاد بوجود اعتبارات أساسية لم تسهم في البناء الجاد؛ بدليل أن القضية الأساسية تمس النخب وأصولها قبل أن تبني السياسات في هذا المجال أو ذاك. إن إحلال رؤية جادة في هذا الخصوص هو أمر يواجه تحديات؛ بحكم أن ظروف الدولة القطرية العربية كانت – ومازال – تعني تسابق الرجال على مناصب الحكم. إنها في الحقيقة وسيلة وليست غاية تركض وراءها النخب؛ من أجل بناء مؤسسات؛ تهدف إلى تطوير المجتمع وتمثيله في المجتمع الدولي؛ ولذا ساد بدايةً شيء من التدخل في قضايا الاقتصاد والمجتمع والإعلام والثقافة؛ ليشكل خطاً احترازياً من جانب الدولة القطرية العربية التي انقادت في هذا السياق، بحسب تركيبتها البشرية وتنظيمها الهيكلي، إلى فرض القوة في كل المجالات؛ بهدف تمتين القبضة الفولاذية على ما كانت ترى أنه ميادين خاصة لها ومسؤولة عنها؛ ولذا، ففي إمكانها أن تخدمها وتراعي مصالحها على أساس أنها ملك لها. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الدول العربية، تراجع عن هذا الخط، وبدأت إعادة الحسابات بدرجات متفاوتة؛ بحكم اكتساح الليبرالية ومنافسة السوق واتساع دائرة العولمة القاضية بالتحول الديمقراطي؛ على أساس «الموجة الثالثة» المرتبطة بالحرية والديمقراطية والتواصل والاتصال عن طريق بروز الفاعلين الجدد: (شركات، ومنظمات،

وحركات)، من الأطـراف غـير المنتمـين إلى الدولـة Non State Actors في المجتمع الدولي.

وتنفرد الدولة القطـرية العربية بخصوصية فريدة في نوعها، وهـي أنهـا جاءت من فراغ أمـلى عليهـا انتهـاج سياسـات صـعبة وخطـيرة؛ لا بحكـم افتقادها الأرض الصلبة التي تتكئ عليها فحسب، بل انتظام وجودها أيضاً، وتفعيل كيانها كذلك؛ ضماناً لعلاقاتها بـالمجتمع؛ الأمـر الـذي ترتبـت عليـه علاقات، منها:

1. احتواء المجتمع من أجل فرض وجود الدولة عـن طريـق تبنـي سياسـات ظرفية ومحدودة.
2. غياب المشاركة السياسية وتنصل الأكفاء من المسـؤولية في هـرم السـلطة، وتمثيل المجتمع بغير المؤهلين عن طريق المحاباة والولاءات والرشوة.
3. كثرة العنف السياسـي في غياب من يؤطر العلاقات بين الدولة والمجتمـع العربيين؛ لكي تقوم على التكامل والتضامن، لا على المصالح الضيقة.
4. استشـراء المظـاهر السـلبية المنضـوية تحـت الدولـة؛ كالفسـاد السياسـي والإداري.

إن طبيعـة السياسـة المنتهجـة، هـي التـي أملـت مثـل هـذه الظـروف والأوضاع المتفشية في هذه الدولة القطـرية العربية أو تلـك، بحكـم العلاقـة المستعصية بينها وبين المجتمع الذي تقوم عليه؛ الأمر الذي فوّت الفرصة على

عملية البناء أولاً، ثم على الانطلاقة ثانياً. لكن إصلاح الدولة وأجهزتها وارد جداً؛ نظراً إلى ما قطعته من أشواط ومراحل؛ بحكم تجدد الأجيال وتنامي المخاطر واتساع التهديدات، مع تبني سياسات جادة وجديدة للمجتمع كذلك، في مجال التربية والتعليم والصحة والعمران والزراعة والصناعة والإدارة والجباية والقانون؛ بهدف جر المواطن العربي إلى صف الدولة لا ضدها؛ ومن هنا تُؤكِّد أهمية الدولة في تفعيل مكانتها في المجتمع؛ بهدف قيادته عن طريق أسس ومرتكزات ضامنة لمعنى التفاعل والفاعلية، وهو ما يضبط دينامية النسيج الاجتماعي وتوازناته؛ لأنها متولدة منه لا من خارجه.

وكثيراً ما يرتبط حال بعض الدول العربية عن طريق هذه الأوضاع المتدنية بالتبعية للخارج؛ نتيجة تدخل الدول الأجنبية من جهة؛ محافظة على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ إثر تغلغلها في المنطقة العربية بعد فرنسا وبريطانيا، بالإضافة إلى الانقسامات العربية-العربية من جهة أخرى، وهي التي أخذت فيها الخلافات منحى آخر يصعب التحكم فيه؛ الأمر الذي جعل الدولة التابعة، أسيرة هذه الأطماع والتحرشات الداخلية والخارجية، وهو ما ينبئ بالحظوظ القليلة في مجالي القانون والحريات؛ نتيجة غياب الشرعية لديها. وهذا ما عجّل بالانقلاب على هذه الدولة ذاتها التي لم تستقم بها الحال؛ حتى تتخلص من هذه العقد والتجاوزات التي انعكست سلبياً على توزيع الثروة لدى الدول النفطية في غياب فرض الضريبة، على الرغم من تمتع الدولة بالنشاط الاقتصادي الداخلي، بحيث تفتقد المشاركة السياسية على أساس «لا ضريبة ولا تمثيل»؛

الأمر الذي قلّص فاعلية الوسط السياسـي، وزاد العبء على الدولة، على الرغم من حريتها المطلقة؛ كونها مصدر الثروات والميزات والامتيازات في التوظيف والتشغيل، من دون مطالبة المواطنين بالمشاركة السياسية الفعلية.

كل ذلك جعل الدولة العربية تتخلى عن دورها، بدءاً من ثمانينيات القرن الماضي، بحيث لا يمكن الدولة الريعية الاستمرار في تمويل برامج وانتهاج سياسات عودت مواطنيها عليها؛ وهو ما حال دون مواصلة هذه السياسات ذاتها بحكم تذبذب أسعار النفط وتراجع المصادر المالية، وخصوصاً مع تضاعُف الأعباء؛ بسبب برامج التسلح في المنطقة العربية وتداعياتها، علماً بأن المستفيد من الريع لا يقدم أي جهد إنتاجي أو إبداعي، بل يتم تشجيعه أكثر من ذلك، على تنامي الفساد في المجتمع،[38] بحسب وجهة نظر الخبير الاقتصادي جورج قرم، أما الدول شبه الريعية، فهي تلك التي تعتمد في جانب من إيراداتها على مصادر غير مصادر النفط، ومن ذلك احتواؤها مواقع استراتيجية مهمة تحاول من خلالها اعتماد سياسة انفتاحية عن طريق الإيرادات السياحية والمعونات الإقليمية والأجنبية، بالإضافة إلى التحويلات المالية لرعاياها في الدول النفطية؛ مثل مصر وسوريا ولبنان والأردن وتونس واليمن والمغرب. إن هذه الفروق الجوهرية تبعث على فرض ضرائب لدى الصنف الثاني من الدول، وانتهاج سياسات تقشفية في بعض الأحيان، وكذلك الاعتناء بالأطر والنخب الطلائعية عن طريق المشاركة السياسية؛ من أجل البحث عن بدائل للتنمية عن طريق الاستثمار في رأس المال الاجتماعي؛ بهدف مواجهة التحديات المحدقة.

المهم هو أن تعطيل الاقتصاد العربي عن تحقيق وثبة جادة من خلال إيجاد فائض القيمة وتوزيع العائدات، حال دون تخطيه المشكلات الرئيسية التي تفاقمت لدى الدولة العربية الواحدة، سواء كانت ريعية أو شبه ريعية؛ وهو ما أسهم في بناء سياسات آنية وظرفية تحكمها المصالح والمخاطر، من دون مراعاة الأهداف والطموحات؛ لئلا تقوِّض جذور الدولة العربية من داخلها؛ الأمر الذي سمح لها بانتهاج سياسات اقتصادية مختلفة ومتنوعة باختلاف نظم الحكم وقواعده الاجتماعية، عبر تعايُش نمط خاضع للاقتصاد الموجّه، وآخر خاضع لمنطق السوق، في تشكيلة تجمع بين النموذجين الاشتراكي والليبرالي.

لقد تباينت السياسات الاقتصادية العربية منذ مطلع النصف الثاني من القرن الماضي باتجاه سياستين رئيسيتين، اعتمدت الأولى السياسات المحدَّدة أو الموجَّهة لاقتصاد السوق: (مصر والعراق وسوريا والجزائر)، رافقها قدر من الجمود في فاعلية الأسعار الكلية؛ وهو ما ترتب عليه وفقاً لمقياس «كوزنيتس» أن أعطى دلالات عن أوضاع الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية المذكورة، أسفر عن انحرافات في توزيع الموارد مقارنة باستخداماتها التي تحقق مبادئ اقتصادات العائدات إلى السعة Economic Return to Scale، على حين اعتمدت مجموعة أخرى من البلدان العربية: (الأردن وتونس والمغرب وبلدان الخليج العربية النفطية)، آليات السوق إلى حد بعيد، مقتربة من **فرصة التكلفة البديلة** في استخدام الموارد الاقتصادية، وبذلك اختلف البناء المؤسسي الاقتصادي الذي يعد من الوسائل الأساسية للاقتراب من حالة التكامل والاندماج في الاقتصادات العربية.[39]

وبعيداً عن الوصـول إلى بـدائل تنمويـة جـادة للـنفط، مازالـت البنـى المؤسسية والقانونية والهيكلية، تشـكو ثغـرات تحُـول دون تلاقـي كـلٍّ مـن الدولة والمجتمع العربيين جنباً إلى جنب. ولكن، في غياب الاقتصـاد الفعـلي لمواجهة هذه العراقيل والتحديات، تم تعزيز الولاءات عن طريـق الاقتصـاد الريعي، على الرغم من أنه وسيلة ترف وثراء لبعض على حساب بعض آخر؛ الأمر الذي أسهم في إقصاء إرادة الفرد وإيمانه بـالوطن؛ وفضـلاً عـن ذلـك، يجب أن نضيف أن الاقتصاد الريعي:

> يولد أيضاً ويقوي باستمرار نوعاً مـن الثقافـة العامـة السـطحية التـي لا تتعمق في مشكلات المجتمع الحقيقية، بل تسهم في نسيانها، كما هي الحال بالنسبة إلى تفشـي الأمّية على نحو مثير للاشمئزاز في ظل المـوارد المتاحـة في الوطن العربي، كما أنها لا تتطرق إلى إبقاء الوطن العـربي خـارج دائـرة التقدم التكنولوجي في الوقت الذي دخلت فيه شعوب أخرى، وخاصـة في شـرق آسيا، وهي كانت أفقر من الدول العربية في بداية الستينيات من القرن الماضـي. ولا أحد يكترث فعلاً لهذا الوضع المأساوي الذي يسـفر عـن موجـات مـن هجـرة اليـد العاملـة، لا غـير المـاهرة فحسـب، بـل الكفاءات بأعداد هائلة أيضاً؛ الأمـر الـذي يضـعف القـدرة الإنتاجيـة، القليلة أصلاً، الموجودة في الوطن العربي.[40]

أضف إلى ذلك أن الدولة القطـرية العربيـة، إذا كانـت تنفـرد في بعـض الحالات بطابع التسلطية[41] واحتكار السلطة؛ بهدف البقـاء والاسـتمرارية في الداخل، فهذا يوحي بتبعيتها للخارج، على الرغم مـن حضـورها داخليـاً في كل مناحي الحياة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلاميـة، وإمسـاكها

مصادر الثروة وتوجيهها الاقتصاد، ولكن بأساليب لا تحقق فائض القيمة؛ ولذا، تبقى النتائج المحقَّقة لديها ضعيفة وهشة جداً، مقابل ما لديها من أجهزة ضخمة وأموال طائلة. ويتساءل حازم الببلاوي في هذا الشأن، عن سمات الدولة الريعية التي تكمن في اعتقاده، في أربع نقاط رئيسية، هي:

1. أن لها اقتصاداً ريعياً تسيطر عليه حالات ريعية.
2. يعتمد الاقتصاد الريعي أساساً على الريع الذي يأتيه من الخارج. وهذا التمييز مهم بوجه خاص؛ لأن وجود حصة كبيرة للريع الداخلي، قد يشير إلى وجود قطاع إنتاجي متطور في البلد المعني.
3. كون قلة فقط من القادرين على العمل في البلد المعني تعمل في إنتاج الثورة الريعية؛ أما الأغلبية فموظفة في عملية التوزيع والإدارة والخدمات.
4. في الدولة الريعية تكون الدولة هي الطرف المستفيد والمتلقي الرئيسي في عملية التبادل الاقتصادي؛ حيث يتمركز بدرجة عالية احتكار الاقتصاد والسلطة السياسية.[42]

يعود ذلك طبعاً إلى تربع الدولة القطرية العربية، على الحقل السياسي بقوة، وتبقى المشاركة السياسية لديها مقيدة جيداً لا لشيء إلا لإحكام تفرد الدولة بالحكم والالتفاف على حرية التعبير وقمع التجمعات ذات الطابع السياسي. وغني عن البيان، أن تقليص المجال السياسي ناجم عن تحكّم الدولة في دواليب النشاط السياسي على الرغم من وجود الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية؛ إذ إن انتهاكات حقوق الإنسان وتقليص دور

"الفواعـل" السياسـيين والشـركاء الاجتماعيـين مـن أحـزاب وجمعيـات ومنظمات مجتمع مدني، تظل سمات بارزة تعبر عن ضـعف الدولـة القطـرية العربية وهشاشة بنيتها إجمالاً، وقد زاد الطين بلة غياب مبدأ المحاسبة وانعدام المساءلة للنخبة الحاكمة؛ ما أدى إلى تعميق الهوة بين الحاكم والمحكوم.

كما أن التطرق إلى الديمقراطية، في المجتمع العربي، يختلف مـن سـياق إلى آخر، ومن مثقف إلى آخـر،[43] ولا يـنجم هـذا الاخـتلاف عـن تنـوع أصـناف المثقفين العرب، (من المثقف المناضل إلى المثقف المقاول) فحسب، بل ينتج مـن عدم تفعيل المسألة الديمقراطية؛ لتكون إحـدى الصـفات الملازمـة للحكـم في الدولة القطـرية العربية، في ظل وجود جملة من العوائق التي حالت دون بلـوغ هذا المستوى، ولكنها عوائق آخذة في الانكفاء على نحو يوسع فـرص التحـول أمام الدولة العربية، وخصوصاً مع ظهور موجات ما يسمى «الربيع العربي».

> فالدولة العربية القطـرية التي كان يُنظر إليهـا مـن قبـل عـلى أنهـا كيـان مصطنع نشأ بفعـل التجزئـة التـي مارسـها الاسـتعمار، أو رسـخها، قـد أصبحت الآن حقيقة دولية؛ أي جزءاً من النظام العالمي، فضلاً عـن أنهـا باتت كياناً وطنيـاً، اجتماعيـاً، واقتصـادياً، تربطـه بأهلـه مشـاعر وطنيـة قطـرية تطغى على المشاعر القومية الوحدوية حتى بين صفوف القـوميين أنفسهم؛ إذاً! لم يعد من المقبول قط تأجيل الديمقراطيـة بـدعوى أولويـة القضية القومية، قضية الوحدة.[44]

إن التحول الديمقراطي الذي عرفه العالم ومايزال، وخاصة بعد انتشار العولمة وامتدادها في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بدأ الآن يلامس العالم العربي، في سياق الانتقال الذي يشهده عـدد مـن الـدول العربيـة التـي

انتفضت فيها شعوبها على حكامها المستبدين، منذ ديسمبر عام 2010، مع أولى شرارات ثورة الياسمين في تونس، وامتدت؛ وفق تحولات دراماتيكية إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا، كما تبقى الآمال معلقة على الدولة القطرية العربية؛ كي تفسح الطريق أمام المشاركة السياسية الفعلية، من دون ابتزاز قدرات الدولة وطاقاتها من داخلها وربطها حينئذٍ بالمصالح الأجنبية؛ لئلا تنتشر آفات خطيرة ومعطلة لنشاط الدولة من فساد ورشاوى وتحايل على القوانين وتزوير في الانتخابات.

ومن بين ما عطّل بناء الدولة القطرية العربية، في بعض الحالات، عدم سيطرة هذه الدولة على الفساد الذي استفحل خطره، وأصبح يمس جهات عريضة في أجهزة الدولة، بعدما أصبح يمس القاعدة الشعبية والقطاعات المتوسطية والممثلة للدولة في عيون المواطن، وذلك بما يسمى «الجريمة الاقتصادية»؛ وهو ما يؤكد بدوره ضعف الإدارة وهشاشة سياستها المالية في مراقبة المال العام، علماً بأن هذه الأوضاع كثيراً ما تعطل بناء الاقتصاد وتعصف بالأمن القومي وتقوض دعائم التنمية، مع غياب نصاب الشأن العام الذي تحميه الدولة وتسهر عليه؛ بوصفه ملكاً للجميع، أما في المقابل، وعلى مستوى القاعدة الشعبية، فإننا نلاحظ انتشار التطرف والعنف والجريمة لدى المواطن الذي يرى في غياب دولة القانون، ملاذاً لتحقيق رغباته، وعلى حساب القانون، بانتشار الفوضى وتهريب الأموال وتبييضها، والإرهاب؛ بهدف منافسة الدولة والحلول محلها كباقي المنظمات العابرة للحدود في العالم التي تريد الحلول محل الدولة بعدما دخلنا مرحلة ما بعد الدولة.

كما أن الدولة ذاتها بدا أنها تتعرض لأزمات كثيرة، دفعت بعض الناس إلى التفكير في مراحل ما بعد الدولة؛ فما وعدت به الدولة القومية في المنطقة العربية مثلاً، عند قيامها في حقبة ما بعد الاستعمار، من وظائف تنموية، وأمنية، واجتماعية، وقضائية، لم يتحقق، وهو ما جعل الفاعلين من غير الدول يتصدرون المشهد؛ بوصفهم تعبيراً عن متطلبات مجتمعية. وما نشوء تنظيمات عابرة للقومية؛ بوصفها أحد نماذج الفاعلين من غير الدول، إلا التعبير عن عدم قدرة الدولة على استيعاب الدين؛ بوصفها منظومة هوياتية ومجتمعية لا يمكن إغفالها.[45]

ومادامت الدولة باقية ببقاء مؤسساتها؛ مهما قدم إليها الرجال من داخلها؛ إذ عليها أن تضطلع بمسؤوليتها القانونية والأخلاقية والسياسية عن طريق الإرث الذي قامت عليه؛ كونها مرتبطة بالمجتمع وطموحاته، لا بغرائز من يحتلون أروقتها؛ فكثيراً ما يتم تفسير ضعف الدولة بفساد من يقومون عليها، في غياب النهج الديمقراطي الصحيح الذي يتنافى مع مثل هذه الصفات السيئة التي ليس من الجدير أن تقوم عليها الدولة، أو تكون موجودة لدى بعض من يحتلون مناصب فيها بحجة أنهم يحاربونها، كما يعمل الفساد في المقابل على إيجاد طبقة ثرية تقف حجر عثرة أمام إصلاح الدولة ومؤسساتها؛ إذ ترى هذه الطبقة في ذلك الإصلاح تهديداً لمصالحها؛ ولذا فهي تقوم بتوظيف قدرات من يحمون مصالحها وتجنيد طاقاتهم، من أجل زيادة ثرواتها، بإدخالهم إلى هيئات ومراكز في الحكم والإدارة والقضاء.

ولعله من النافل الإشارة إلى أن الدولة القطرية العربية على وجه العموم، مازالت تعيش جملة من التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية

في غياب البنى التي تحكم لعبة الحكم لديها؛ لأن فترة ما بعد الاستقلال هي العنصر الفاعل في ضبط هذه الحركية؛ ولذا، فإن تقويم التجربة القومية لدى الدولة القطرية العربية منذ الاستقلال، مازال يحمل التساؤل الآتي: أين وُفقت الدولة القطرية العربية؟ وأين أخفقت في المرحلة الأولى؟ ثم ما العمل في المرحلة الثانية؟ ولاسيما في المراحل التالية التي تستدعي بدورها مراجعة نقدية موضوعية؛ من أجل الإصلاح والتقويم؛ لأن الأمر معقد ومركب ويحتاج إلى رؤية واسعة ومعمقة؛ بدليل أن مؤشر النمو الاقتصادي يرتفع في الدول النفطية وينخفض في الدول شبه النفطية، لكن المهم إزاء ما يتعلق بالتنمية، هو الدخول في عهد الدول الصاعدة؛ إذ يفتقد كثير من الدول العربية ذلك؛ بدليل أن مرحلة البناء لما تستوفِ بعدُ كامل الشروط والدواعي خلال مرحلة الانطلاقة، بعدما أصبح الجزء أكثر من الكل، والشكلي أسهل من الجوهر، أما الظرفي فهو أَولى من الاستراتيجي في إعداد البرامج والخطط التي تمس المواطن والوطن العربيين؛ وبهذا، يمكننا أن نقول في خضم هذا التوجه: إن الفراغ البنيوي يستلزم بدوره من الدولة القطرية العربية، أن تنتهج سياسة إصلاحية في العمق تقوم على مراحل وخطوات يشترك فيها الأكفاء وأهل الاختصاصات؛ من أجل مسايرة مستوى المجتمعات، وما ينبغي إنجازه منها ولها.

وكثيراً ما يرتبط فشل الدولة القطرية العربية، بتهميش دور المجتمع المدني وإخفاق عمل التنظيمات المحلية والقطرية والقومية، وهو ما أفقد المجتمع العربي وزنه وتطوره، بل علاقاته بالدولة العربية المتولدة منه.

لم تتطور الدولة العربية عضوياً من خلال علاقة مع القوى الاجتماعية المحلية: رأس المال، "السوق"، المجتمع المدني، كما لم تتطور تدريجياً وظيفتها التعميمية الكونية بتوحيد قومي للاختلافات وجزئيات المجتمع المدني ومصالحه المتضاربة، وإنما جعلت وعاء خارجياً يحتوي هذه التنوعات. وفي مثل هذه الحال تسجل القوى التقليدية نوعاً من المقاومة؛ لأنها قوى طاردة عن المركز. وعندما تصبح المقاومة، مجرد المقاومة، قيمة تثير الإعجاب في نظر المهزومين تلصق صفة "مدني" حتى بهذه القوى التقليدية؛ لأنها أصبحت محمّلة بمعانٍ إيجابية.[46]

ولعل ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية؛ من أجل تفادي حالة الفوضى الجاثمة على أوضاع بعض المجتمعات العربية؛ انطلاقاً من عمل الدولة؛ لا بوصفها دينامية سياسية فحسب، بل من أجل تفعيل دورها؛ بوصفها مفهوماً وتطبيقاً، فكراً وسياسيةً، رؤيةً واستراتيجيةً، بما يتماشى مع أهميتها القصوى في ضبط الأوضاع الأمنية والحالة الاقتصادية؛ بهدف التعبير عن وجودها في المجتمع الدولي، هو رهن ما قدمته من جهود جبارة وما تخلت عن القيام به، عن طريق التسيير الحسن والإدارة العقلانية؛ من أجل تثمين دورها في القيام بما يلزم من أعمال وخطط وإجراءات، باتت هي جوهر المسؤولية المرمية على عاتقها مستقبلاً، كما لا يتأتى ذلك في غياب الوصول إلى رؤية شاملة وطرح البديل؛ وفق مقاربة موضوعية تواكب التغيير الذي من الواجب مسايرته من داخل المجتمعات، لا بفرضه من الخارج، وبطرائق مستعصية غير آمنة.

بين هاجس البناء وشبح الهدم

قد يعود بنا الحديث في نظر إيليا حريق، إلى أن تكوين الدولة في العالم العربي يتزامن مع ظهور البلد-الدولة الذي يرتكز على ثلاثة مبادئ أساسية هي: الغلبة والأيديولوجيا والتقاليد.[47] إلا أن البلد-الدولة من منظور حريق، يقوم بداية على نزوع إدارة القوم عبر شيخ القبيلة في مسائل الشرع والفقه؛ الأمر الذي يستبعد بموجبه اقتصاد منتج إلا في حدود الاكتفاء الذاتي في غياب تبادل السلع وندرتها في السوق المحلية.

كما أن مرتكزات هذه الدولة القطرية العربية، مروراً بـ «البلد-الدولة» هي ذات أصول سلالية دينية،[48] يمتد تاريخها على مدار قرنين من الزمن، وهما: السابع عشر والثامن عشر. بينما كان القرن التاسع عشر جذاباً للوجود الاستعماري الذي أطاح هذه الوحدات السياسية، من الجزائر والمغرب وتونس، عن طريق الاستعمار الإسباني والفرنسي، إلى الساحل المتصالح (منطقة الخليج العربي)، بمجيء الاستعمار البريطاني والفرنسي، الذي أقام دولاً في الهلال الخصيب: (العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين).

ومما يلفت النظر أن الدولة القطرية العربية، هي دولة تقليدية على الرغم مما تم استحداثه فيها، إلا أنها تبقى جافة في نظر المواطن؛ بحكم السياسات التي قادتها والنتائج التي حققتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. وفي غياب التجربة الطويلة، تقوم الدولة القطرية العربية وحدها، من خلال ما عرفته عن عهد

الاستعمار، وما تأثرت به من تداخل للعوامل الخارجية أكثر منها الداخلية. ولهذا تنعت بالهجينة وفقاً لظروفها الداخلية وعواملها الخارجية، بعدما «جرى تعميم النموذج الأوروبي من خلال الاستعمار ونظام الانتداب في فترة ما بعد الحربين وإزالة الاستعمار السياسي (لا الفكري) بعد الحرب العالمية الثانية. وتالياً، فإن تشكيل الدولة القطرية في الوطن العربي هو هجين وفي حالة انتقالية معاً. وهذان السببان، هما من أسباب التوتر فيه».[49] لكن مخاض الدولة القطرية العربية وتجربتها الوحيدة واليتيمة في التشكيل والبناء، على الرغم مما قطعته من أشواط ومراحل، لما تُرسخ مهمتها الأساسية بعد في الفكر والممارسة؛ ولذا تبقى هذه التجربة ناقصة وغير متجانسة مع المواطن (المواطنة)، نسبة إلى الدولة-المدينة ودولة القانون (حكم المؤسسات)، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان (دولة الديمقراطية)، كما يؤكد عدنان السيد حسين، في حديثه عن عمق الدولة القطرية العربية في هذا الخصوص، إذ يرى أن

> ما هو قائم عندنا - حتى الآن - مجرد سلطة لا دولة؛ فكيف إذا دار الحديث عن دولة المؤسسات والقانون؟ إن الدولة القطرية لما تترسخ بعد؛ بوصفها دولة في الفكر والممارسة، وهي ماتزال تحتاج إلى جهد كبير لتتحول إلى الاستقرار أو الانتظام العام، وثمة دمج غير مسوغ أحياناً بين الدولة والسلطة، إلى حد تغييب مؤسسة الدولة، أو تأخير تحولها إلى دولة قانون ومؤسسات.[50]

وهكذا، تبقى مشكلة الدولة القطرية العربية قائمة في غياب دورها المكلفة به؛ إذ لم تتخلص من العُقد التي تراكمت لديها منذ زمن طويل إلى

غاية الاستعمار من جهة، بالإضافة إلى إخفاقها في التفكير في بناء مرجعية فكرية وسياسية خاصة بها بعد الاستقلال من جهة أخرى. ويرد أحمد حلواني أسباب فشل الدولة الحديثة، إلى تضارُب رؤى التيارات الأيديولوجية المتصارعة التي نشطت على الساحة العربية: فالتيارالقومي لم يعترف بالدولة القطرية، وبقي يتطلع إلى الدولة العربية الواحدة من المحيط إلى الخليج برئيس وجيش وعلم واحد، إضافة إلى احتقاره الدولة القطرية؛ أما التيار الإسلامي فلم يعترف بالدولة القطرية أيضاً، وبقي يتطلع إلى دولة أمة الإسلام والخلافة؛ وأما الحكام من ملوك وأمراء ورؤساء مخلَّدين فقد تمسكوا بسلطتهم من دون أن يعترفوا بالقوانين والدساتير والمؤسسات.[51] ولعل عملية البناء هذه، تبقى محل انشغال الدولة القطرية العربية، إن لم تكن نقطة الخلاف بين مجتمعها ونخبها، وفي غياب النهج الأسلم للوصول إليها، إلا أن هذا الطرح على الرغم من مكانته وأهميته، لم يعد أساساً معمولاً به؛ مادام يتعذر البناء السياسي والقانوني، وصولاً إلى الحريات العامة والحقوق المدنية والعدالة الاجتماعية ومروراً بالتنمية الشاملة؛ انطلاقاً من التفاعل الديمقراطي بين الدولة ومؤسساتها، والمجتمع وتطلعاته.

ويُرجع عمرو حمزاوي في تشريحه طبيعةَ الصيغة التي تتموضع عليها الدولة القطرية العربية ذاتها؛ كونها نتاج المجتمع ونواة قيادته، إلى ما يأتي:

> تتمثل اللافتة البديلة هذه في استبدال/ استكمال البحث في قضايا الديمقراطية بالعودة إلى دراسة الدولة الوطنية وواقع مشروعها التحديثي وفاعلية مؤسساتها الرئيسية؛ فتعثر التحول الديمقراطي

> بفعل سيطرة مؤسسات الحكم وغياب إداراتها الإصلاحية وتهافت المعارضات، أمور تعبر عن أحد وجهي السياسة العربية في هذا السياق، على حين يتجلى الوجه الآخر في ضعف متنامٍ للدولة الوطنية وتآكل خطير في شرعيتها المجتمعية.[52]

الأمر الذي يحول دون تحقيق الأمن والاستقرار المهددين في غياب فواعل وأطر جديدة ومتنامية تنقاد بموجبها سياسة الدولة القطرية العربية مما هي عليه إلى ما ينبغي أن تكون عليه.

إن علاقة السياسة بالدولة وتأثير السياسة في المجتمع ومحيطه الخارجي يقومان على تفادي المخاطر والانزلاقات التي قد تنجم عن ذلك، ولا يتحقق هذا الهدف إلا بحصول الانسجام بين مختلف الأطراف المشاركين في العملية السياسية ذاتها.

ولا ريب في أن فشل الدولة كثيراً ما يجعلها تنزلق إلى العنف إن لم يدفع بها إلى الفوضى وتقويض أركان السلم والأمن وما ينجم عنهما من تعطيل للتنمية والتطور؛ ولذا، لا بد من التخلص من هذه المحطات الصعبة التي تنال من كل دولة صغيرة أو ضعيفة قبل أن توصف بالهشاشة أو بالرخاوة أو بالانهيار، بحكم أن الدولة تتأثر بالمجتمع وتؤثر فيه في آنٍ واحد؛ ويعود ذلك إلى القيم والمضامين التي يقوم عليها ميزان الدولة تجاه المجتمع الداخلي ثم المجتمع الخارجي. وهذا يعني ضرورة إسهام المثقف العربي في الصيرورة التاريخية الاجتماعية للدولة القطرية العربية، من دون أن يقف موقف المتفرج أو الجالس على الربوة، بعيداً عن إبداء ملاحظاته أو تقديم إسهاماته. وما

العنف الحاصل في المجتمع، إلا صورة تعكس عدم تأقلم الدولة مع المجتمع من ناحية، وغياب الوسائل والإمكانات السياسية والقانونية التي يمكنها أن تضمن علاقاتهما معاً صوب التكامل والتواصل في ما بينهما من ناحية أخرى؛ لأن ثقافة الفشل كثيراً ما تروج العنف؛ بوصفه طريقاً أسهل في غياب ما يفنِّده ويقطع دابره، من خلال نبذه وبناء ما يعزز أواصر ذلك، عن طريق الوطنية السياسية والتسامح في إطار مشروع قيمي إيجابي، يضمن الأمن والسلم أولاً، ثم البناء والتنمية ثانياً. إن التفاعل السلمي للدولة - وبالدولة - يمكنه أن يقوي شوكة التواصل والتكامل؛ بنبذ العنف وقهر الفوضى ودخول مجال السياسة الفعلي في القضاء على مظاهر الفشل والخمول والتقاعس؛ فالعملية تقوم - إذاً - على القيمة الفكرية التي تسيطر على المواطن ويؤمن بها الحاكم وينشرها المثقف في الوسط الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي لمصلحة الدولة التي تنهل من ذلك إيجاباً أو سلباً.

ولا غرابة في أن نجد نزوع الدولة القطرية العربية في عمومها نحو فكرة التأسيس/ البناء لم يزل بين أخذ وردّ تُغذّيه نُخَب المجتمع من علماء ومفكرين وفلاسفة، وهو ما يضمن تنامي الإحساس بالمواطنة لدى المواطن ويعزز مواقع هذه الدولة حول الفكرة والممارسة والواقع والآفاق؛ كونها صيرورة تاريخية وسوسيولوجية في الاجتماع السياسي، ضماناً لتآلف النخب بالمؤسسات والسلطة بالمجتمع، وتعزيزاً لقدرة كل إقليم وأهميته القصوى في التطلع والرخاء. وعلى العكس من ذلك:

فقد ضعف تأثير التكوينات الأولية التي أعاقت بناء الدولة في مرحلة سابقة، وخصوصاً التكوينات العشائرية والعائلية: (العشائر والعائلات الممتدة)، في معظم بلاد العرب لأسباب تتعلق بانتشار التعليم وتغير بعض أنساق القيم القديمة وتزايد الصراعات في داخل القبائل والعشائر والعائلات الممتدة، غير أن فشل النظم السياسية في بناء مقومات المواطنة حال دون استثمار هذا التراجع، كما أن انفصال هذه النظم عن مجتمعاتها، مع شدة بطش بعضها وتوحش بعضها الآخر، دفع أقساماً من هذه المجتمعات إلى البحث عن الأمان في أحضان العلاقة الطائفية أو المذهبية.[53]

وإذا كانت الدولة القطرية العربية توصف من جانب بعض الناس بـ «الصلدة» في بعض الحالات؛ نظراً إلى أنها تحافظ على بعض الاستقلال النسبي في مواجهة المجتمع، فإن ذلك يعني أن لديها تراكمات ورواسب تقوم على إضعاف الآخر من أجل بقاء هذا الفريق أو ذاك في الحكم. وهذا يعود طبعاً إما إلى عدم تناسق أجهزة الدولة في ما بينها وإما إلى ضعف التجربة السياسية لديها وإما إلى كليهما معاً؛ فالدولة القطرية العربية نراها من صنيع فكرة الغرب، إلا أنها لا تتوفر على مقومات الدولة بحسب طبيعة التاريخ والجغرافيا، والإدارة العامة والتسيير العام. وإذا كان بعض المهتمين بشأن الدولة القطرية العربية يصلون إلى اتهامها بافتقاد الشرعية في هذا الخصوص لدى مواطنيها، فإن القمة تعكس القاعدة والقاعدة جزء من القمة؛ بمعنى أن هناك ضرورة إلى التواصل والبناء كلّ وحدها بحكم تكامل الأجهزة وتنوعها من جهة، وعلاقاتها بأمور المجتمع وشؤونه عن

طريق الأحزاب والجمعيات، من جهة أخـرى؛ ولـذا يمكننـا طـرح السـؤال الآتي: لماذا لم ترتقِ الدولة القطـرية العربية - في غيـاب الأزمـة - وتصـل إلى مرتبة الدول الصناعية الجديـدة؛ كـالنمور الآسـيوية الأربعـة مـثلاً: (كوريـا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان، وإقليم هونج كـونج)، أو عـلى الأقـل لم تحـذُ حذو النموذج الماليزي على الرغم من توافر رؤوس الأموال لدى بعضها ربما أكثر من ذلك؟ فأين يكمن الخلل؟

إن التنمية السياسية هـي محـك التنميـة الاقتصـادية التـي تهـتم بـالمواطن، والإدارة والمسؤولية والمشاركة السياسية وانتشار قيم التحرر من الانعتـاق ونبـذ التبعية التي تعبر عن صقل وعي الانطلاقة؛ إذ في غيابها لا مجال للنهوض بذلك، كما أن غياب هذا الخط الرابط لحركية المجتمـع لا يعنـي تـألق الدولـة بموجبـه. وهناك جملة من الشـروط لإحداث تنمية اقتصادية في العالم العربي، هي:

1- الاستقلال النسبي لجهاز الدولة عن الانقسامات الرئيسية في المجتمع؛ 2- أن يمثِّل الخبراء التكنوقراطون قسماً مهماً مـن الجماعـة الحاكمـة؛ 3- أن تكون التنمية الاقتصادية هي الشـاغل الرئيسـي للنخبـة الحاكمـة؛ 4- أن يملك جهاز الدولة القدرة على تعبئة عالية للمدخرات والاستثمارات؛ 5- أن يملك جهاز الدولة قدرة عالية على التنسيق بين إدارات الدولة المختلفة؛ 6- وجود علاقات وثيقة لجهاز الدولـة مـع جماعـات متنفـذة في المجتمـع، ولكن شـرط أن يكون جهاز الدولة هو القائد لهذه الجماعات، فلا تحد هـذه العلاقات من اسـتقلاله؛ 7- صـنع سياسـات لا تعـادي اقتصـاد السـوق، ولكنها تنطوي على نوع من التخطـيط المـرن، الـذي يبتعـد مـن الأسـلوب الصارم الذي كان سمة التخطيط المركزي.[54]

ويبقى السؤال مطروحاً في الحالة العربية بإلحاح، بحيث لا بد من التشديد على نقطة مهمة في هذا الصدد، وهي أن الاقتصاد الريعي يتحكم في الضوابط السياسية؛ الأمر الذي جعل السياسة لا تحقق وثبة اقتصادية بأتم معنى الكلمة. فالمشكلة هي سياسية/ اقتصادية من منظورنا، وليست اقتصادية صرفاً.

ومهما يكن من أمر، فإن المشكلات الأساسية التي تواجهها الدولة القطرية العربية، يمكن التعامل معها لا بالقضاء عليها مستقبلاً بقدر تفادي الأخطار والمخاطر الناجمة عنها التي تهدد بالفعل واقع هذا الموروث ومصيره الذي يعود - بحسب حسام الدين علي مجيد - إلى أزمة أداء وأزمة مواكبة معاً:

> أعتقد أن أزمة الدولة في الوطن العربي هي أزمة أداء ومواكبة، **فهي أزمة أداء** من حيث انحراف مسار هذه الدولة عن مسار الدولة-الأمة، مسار الدولة للشخصنة والعصبية، وذلك نتيجة شخصنة المؤسسات وعصبيتها. وهي **أزمة مواكبة**؛ أي مواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تجري في المجتمع. فالتغيرات الاجتماعية؛ مثل انكفاء الهويات على ذواتها الثقافية وبروز التنظيمات الوسيطة والتمايز الطبقي الحاد وغير ذلك، وهذه التغيرات لم تعد الدولة قادرة على تجاوزها ومعالجاتها؛ أي لم تعد تستطيع المواكبة بين بنيتها السياسية وبنيتها الاجتماعية بسبب جمود الأولى وتنامي تغيرات الثانية؛ ومن ثم تولدت حالة فقدان الثقة عند المواطن تجاه الدولة ومؤسساتها؛ بمعنى أن غياب الرضا الشعبي ليس سبباً جوهرياً في أزمة الدولة العربية، وإنما السبب الجوهري في الدولة نفسها وفي بنيتها الفكرية؛ فالنظام السياسي هو

> الذي يتيح السبيل أمام الكيانات الاجتماعية للتغلغل في مؤسسات الدولة على أساس انتماءاتها الفرعية، وهذه التنظيمات الوسيطة تتنافس بدورها للاستيلاء على مراكز قوة داخل الدولة.[55]

أما السؤال الذي يُطرح هنا فهو: إلى أي مدى حققت الدولة القطرية العربية استقلالية نوعية - إن وجدت - تجاه مجتمعها أولاً، ثم تجاه العالم الخارجي ثانياً؟ لا شيء يدعو إلى تسويغ موقف هذه الدولة أو تلك؛ مادامت القواعد المشتركة تقوم على الانقسامات الإثنية والعرقية التي تهددها من جانب الهوية ثقافياً، أما سياسياً، فإن دور الدولة الموحّدة Unitary State تقلص من الاحتلال إلى الاستقلال، وانحصرت الدولة في جماعة أو أسرة أو فريق. واقتصادياً، لم تكن عائدات النفط في كثير من الدول العربية كافية، بل ظلت حاجتها إلى المعونات الخارجية قائمة، في ظل غياب العامل العربي المؤهل والمنتج؛ علماً بأن الدول المانحة لم تعد تهتم بمشكلة دول الجنوب، وذلك بحجة تنامي البطالة في الدول الغربية نفسها وتصاعد اليمين المتطرف لديها؛ ولذا فقد تفاقم مشكل التخلف في الدول العربية المتلقية للمعونات، ولاسيما أن قسطاً كبيراً من تلك الأموال، كان يذهب إلى حسابات شخصية في الخارج، كما يقول إسماعيل صبري عبدالله، بحيث «مازال الفقر والجهل والمرض من سمات أغلبية السكان في الجنوب، ووصلت الأمور في بعض الأقطار إلى انهيار "الدولة القومية"؛ إذ ازداد عدد السكان، من دون أن يشكلوا - بسبب الفقر المنتشر في صفوف معظمهم - سوقاً كبيرة تُغري الشركات الكوكبية».[56]

هل هي أزمة دولة أو أزمة مجتمع أو هي كلا الأمرين معاً؟ من المفروض أن تتغلب الدولة على كل ما يهدد وجودها، وأن تسهم في انطلاق المجتمع الذي تنحدر منه نحو آفاق رحبة: من المحلي إلى القطري فالقومي. وهذا الاتجاه الغالب، كثيراً ما يفقد الدولة القطرية العربية شرعيتها؛ كونه يشكل أحد رموز المخيلة السياسية المسيطرة من الزاوية السلبية، وليس من الزاوية الإيجابية؛ بجعلها تنكمش على نفسها مع تنامي الطوائف والقبلية؛ لأن الأمة هي المحدد للدولة، وليس العكس، في ضبط قوام مكوناتها وخصوصيتها الأساسية، وعلى رأسها الدولة. ومن الأرجح - كما أسلفنا سابقاً - أن تكون الدولة في كثير من الأحيان، من نتاج الأمة (البناء من الأسفل)، لكن هناك من يقول: إن الدولة هي التي أنشأت الأمة في بعض الحالات، كما هي الحال في ألمانيا وإيطاليا وأمريكا، وذلك يعود إلى «أن نشوء الدولة-الأمة في مسارها التاريخي؛ إنما نجم أصلاً عن إرادة واعية وتخطيط هادف من لدن المركز في تعامله مع أطراف الدولة، بحيث عمل على بلورة الوعي القومي والانتماء المشترك».[57] لكن هل الدولة القطرية العربية في مستوى الدولة الغربية اليوم؟ فهل في إمكان الأمة صناعة الدولة في الحالة العربية، أم إن الدولة هي القادرة على إنجاز الأمة؟ لعله من المفيد، في هذا السياق، التذكير بأهمية:

> أن يتم العمل على بناء مؤسسات دولة قوية، وفي موازاة ذلك، يتم العمل على بناء الأمة ودمجها من خلال عقد اجتماعي تتفق عليه جميع مكونات الأمة، فمهما كانت قوة الدولة - إن لم تترافق مع الرضا الشعبي، وتتوافق حول أساليب الوصول إلى السلطة، وأساليب وآليات تداولها أو تشاركها أو(تقاسمها) - فستظل العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة صراعية،

> وسوف تسود حال من عدم الاستقرار السياسي، وستظل حالة عدم الاستقرار هذه سائدة حتى تحسم هذه القضية. وفي المقابل، ومهما يكن هناك من توافق ورضاً شعبي وتوافق وعقد اجتماعي، ففي غياب دولة قوية تحمي هذا التوافق، ستظل حالة عدم الاستقرار قائمة.[58]

أما ظاهرة البناء/ التفكك فهي موجودة لدى بعض دول العالم؛ مثل الاتحاد السوفيتي سابقاً ويوغسلافيا وغيرهما، إلا أنه بقدر تجذر الأمة في التاريخ، فإن تيار القومية وتناميه يدافعان عنها وعن القضايا المصيرية الأذى، ويحاولان بناء صياغات جديدة عبر الوعي المجتمعي؛ ما يدعو نحو البناء قبل التفكيك، والنهضة قبل الأزمة؛ ولذا، فإن النظريات عن القومية، وتحرك النزعة القومية، كانت بمنزلة بناء قبْلي، وتصورات قبْلية تسبق النشوء الفعلي للدولة القومية، بل إن النظرية والنزعة القومية تبدوان بمنزلة مخطط إداري يسبق تحقيق الأمة في الدولة. ولعل هذا التناقض يندرج ضمن تعريف بندكت أندرسن للقومية؛ بما هي «جماعة سياسية متخيَّلة»، ويُعزز هذا الانطباع بفعل عوامل أخرى، منها انعدام التجانس الثقافي للأمة المزعومة، أبرزها الطابع التصادفي و/ أو الاعتباطي للحيّز المكاني أو الرقعة الأرضية لعدد كبير من الأمم-الدول؟ فهذه الرقعة الجغرافية حُددت في كثير من الحالات بفعل عوامل كثيرة، ترسخ الطابع الاعتباطي للإطار القومي، وهي تجعل من هذه المجتمعات نوعاً من فسيفساء إنثروبولوجية من ناحية تنوع اللغات والأديان والثقافات. وهذا مضاد تماماً للفكرة الأولى عن «تطابق» الدولة والأمة (أو الإثنية)، وكون الأمة جماعة تتمايز بالتناسق (وحدة اللغة والثقافة والتاريخ).[59]

يُعَدُّ التركيز على الهوية والبعد الثقافي في التاريخ، ومن أجل التاريخ، كناية عن الإطار السياسي وتفاعلاته مع مجتمعه انطلاقاً من الدولة؛ كونها سابقة له على أساس أنه من مهامها؛ بدليل أنه تأطير لتلك الخصوصيات، بما يدفع بها في المقابل إلى تحقيق انتصارات أخرى ومتتالية في الزمان والمكان، عبر البناء الذي تقوم به. فالدولة تُبنى بما يتوافر لديها وتَبني على ما في يدها في نشاط غير مسبوق، وإلا فسنجدها قد تراجعت؛ ومن ثم فهي تُساق من داخلها من دون السيطرة على قضاياها المهمة؛ كالتسيير العقلاني، وافتقاد روح المبادرة، وهي تلجأ إلى تقاسم الامتيازات، وتنمي لديها أفراداً لا يتمتعون بالكفاءة؛ بما يقوِّض دعائمها ويجعلها حينئذٍ مدعاة إلى الفوضى والاضطرابات في المجتمع الذي تقوم عليه.

ونود في المبحث الآتي، طرح جملة من الإصلاحات على شكل مداخل أو تصورات؛ من أجل النهوض ببعض القطاعات والنشاطات المهمة والمرتبطة رأساً بإصلاح منظومة الدولة في العالم العربي، وما تقوم عليه سلفاً.

الدولة القطرية العربية: الإصلاح والتحول

على الرغم مما بذلته الدولة القطرية العربية من جهود جبارة، وما فشلت في تحقيقه غداة تجربتها الأولى من أهداف، فإن مجابهة التحدي الذي يفرضه القرن الحادي والعشرون، مع إفرازات العولمة وتداعياتها على كل صعيد، لا تتأتّى إلا عن طريق الإصلاح وتفعيل أدواته وأساليبه.

والحق أنه لا مجال للإصلاح السياسي من دون عقد اجتماعي يشترك فيه الفاعلون السياسيون والشركاء الاجتماعيون على أساس أن الدولة والمجتمع يعتمد أحدهما على الآخر: علاقة جدلية بامتياز، وكل واحد منهما يكمل الآخر؛ لأن شرعية الدولة تكمن في التفاف المواطنين حول أسس متينة ومبادئ قويمة تقوم على التعددية واحترام حقوق الإنسان؛ بهدف ضمان استمرارية الدولة؛ فهي أحوج ما تكون إلى قوى فاعلة وتكوينات نشيطة (أحزاب، وجمعيات، ومؤسسات).

وإن فرض القانون واحترام الدستور، بدءاً من فصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، يوفر المردودية السياسية عن طريق المشاركة الفعلية للمواطن، علماً بأن التداول السلمي للسلطة، كثيراً ما يفعِّل دينامية الإصلاحات على أساس الكفاءة والعدالة والقناعة، بعيداً عن الحسابات التكتيكية التي غالباً ما تقوي النظام الحاكم وتتناسى أهمية الدولة ومسيرتها تجاه المجتمع؛ وبعبارة أخرى، من الضروري ممارسة السياسة على أسس ديمقراطية من ناحية، وتفعيل آلياتها عن طريق دور التنشئة والتوعية والتعبئة وتنمية حس المواطنة من ناحية أخرى، كما لا يتأتى ذلك إلا بتفعيل دور الأحزاب السياسية، وتطوير المجتمع المدني تحسباً للمخاطر الناجمة عن تدهور الأوضاع السائدة، وهذا يتطلب بدوره ضمان الحريات الفردية والجماعية، وإزالة القيود الإدارية والقانونية المفروضة على نشاط الأحزاب والجمعيات، وتعزيز نزاهة الانتخابات، والتشديد على حرية الصحافة ودور الإعلام وعمل القانون وغيره.

بعد ذلك نطرح تساؤلاً عن طبيعة التحول الديمقراطي فعلاً: هل ينجم عن تطور ذاتي لمستوى الدولة القطرية العربية أو إنه من قبيل الإفرازات الناجمة عن تحولات تقع في العالم الخارجي؟ وبناءً على ذلك، تُحدد طبيعة السياسات المنتهجة، سواء أكانت عامة أم كانت خارجية؛ إذ يتضح مدى تمشيها مع التنمية الشاملة من خلال إخراج العالم العربي من دائرة الاستلاب والمؤامرات إلى المعادلة الدولية؛ بوصفه طرفاً فاعلاً في قضايا العالم وتحولاته.

> فلو أمكن أن تنتظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والشعب، على مقتضى ديمقراطي، لأمكن تحصين جبهة الوطن الداخلية في وجه أي خطر خارجي أو خطر داخلي. والحاجة إلى الديمقراطية في علاقة الدولة بالمجتمع هي عينها الحاجة إليها؛ لبناء العلاقة بين الكيانات العربية؛ صوناً لوحدتها وتعزيزاً لتماسكها الجماعي في مواجهة التحديات المشتركة.[60]

وبعبارة أوضح، أصبح ضرورياً إنشاء قواعد جديدة من أجل ضبط دينامية التحول؛ لئلا يتخذ مناحيَ ذات انفلات أمني ويعالج على أساس رد الاعتبار إلى الدولة ومصالحها باسم محاربة الفوضى والشغب والعنف - الإرهاب - بغية مواكبة التغير الاجتماعي العربي. ويبقى التغيير صعب المنال إذا ما عولج من جانب جهات ودوائر مخلّة بالأمن القومي؛ بحجة فرضه من خارج الدولة وعن طريق العنف وحده.

> لا تعتمد القيادات السياسية في كثير من الدول العربية على الجيش فحسب للبقاء في الحكم، بل تعتمد أيضاً على أجهزة الأمن الداخلي؛ مثل

> الاستخبارات والشرطة والدرك وغير ذلك من قوات حفظ النظام. ولا يأتي معظم التهديد لهذه الأنظمة من الخارج (البيئة الدولية،) ولكنه يأتي من تحديات البيئة الداخلية؛ مثل المعارضة، والثورات، والانقلابات، والعصيان المدني، والتمرد، والإرهاب، والحرب الأهلية وغيرها؛ ولذا، يقتضي البقاء في الحكم سياسة أمن نشيطة للقضاء لا على الإرهابيين ومثيري الفتنة والشغب الداخلي فحسب، بل على من يوصفون بأنهم المهددون لأمن واستقرار الدولة أيضاً.[61]

ولذا، فإنه يتعذر حينها العمل الجماعي على لململة الشمل وتوحيد الصفوف؛ ومن ثم، فإن كل ما حققته الدولة القطرية العربية إلى يومنا هذا لا يسمح لها بأي حال من الأحوال بأن تعود إلى مثل هذه الانزلاقات والاحتقانات.

كما لا يفوتنا أن ننبه إلى أن صراع السوق ضد الدولة في الغرب بدأ يطرح معادلات جديدة لما بعد الدولة والمنافس لها؛ نتيجة ظهور كثير من المقاربات في حقل السياسة الدولية، فمنها ما هو معروف على سبيل المثال بالمجتمع العابر للقومية Transnational Society أو النظام العالمي Global Regime أو الحوْكمة العالمية Global Governance؛ نتيجة بروز فواعل عابرة للقومية؛ **الأمر الذي** أدى إلى الانتقال من مفهوم الحكومة Government إلى مفهوم الحوْكمة Governance.[62] وربما يُقصد أن يعيش العالم الثالث بعامة، والعالم العربي بخاصة، هذا الصراع من خلال نقله إلى المجتمع والدولة الواحدة؛ بمعنى المراهنة على التفتيت السياسي للدولة، من خلال جعل المناطق الاستراتيجية والثرية في العالم، بؤر توتر من أجل

الاستحواذ على خيراتها وثرواتها باسم الحوكمة العالمية، وهو ما يدعو إلى التفكير ملياً فيما يضمن هذه العلاقة الترابطية بين المجتمع والدولة عن طريق بناء أشكال ديمقراطية فاعلة، وليست مزيفة وآنية تحت غطاء شراء السلم الاجتماعي الذي كثيراً ما تُقوض دعائمه بين عشية وأخرى.

ولذا، فإن العملية البنائية توجب اقتناعات وميولاً أيديولوجية وفكرية وفلسفية تأخذ في الحسبان الحكم؛ بوصفه معطى أولياً ضامناً للانفتاح السياسي من جهة، مع إحلال ضوابط وعلائق تدعو إلى التحديث والانخراط والتعبئة والمشاركة الفعلية، بعيداً من السقوط في ممارسة العنف وتقويض دعائم السلم الاجتماعي، من جهة أخرى؛ إذ لا بد من أن تقوم الديمقراطية في المجتمع العربي، وخاصة بين نخبه ومثقفيه، على أساس التقارب والتضامن، لا على خلفية التباعد ونشر الفرقة وتعميق الانقسامات، أياً كانت؛ من أجل المعارضة فقط، وبهدف الاستيلاء على السلطة. إن غياب الديمقراطية وتغييب وسائلها وتأخير أدواتها، أمور كثيراً ما تقلل الفعل السياسي ذاته، ويصبح الحقل السياسي حينئذٍ غير قادر على إصلاح نفسه بنفسه، وذلك إما بمحاولة معالجته بالعنف أو بهجره والابتعاد منه؛ نتيجة جملة من القيود التي تقف أمامه حجرة عثرة، ولاسيما القيود القانونية والإدارية والمالية والسياسية، التي تنبئ بالنتائج الوخيمة؛ لتعاد الكرة من جديد في البحث عن حلول؛ إما توفيقية آنية وإما راديكالية جذرية. ولكن طبيعة النخب الحاكمة، هي الأساس في صلب المعادلة، على أساس بناء رؤى وتصورات هادفة تنطلق من داخل الدولة العربية، لا من خارجها؛

من أجل دفع المجتمع وأطيافه، على نحو يخدم قضية المواطنة والمشاركة والتنمية لا العكس، عن طريق تفعيل القانون والعمل بالدستور على أساس الاحترام والتطبيق معاً.

علاقة القانون بالدستور

تعد العلاقة بين الدستور والقانون بمنزلة الروح من الجسد؛ على أساس صوغ القوانين؛ بهدف ضبط حالة التغيير عن طريق الإصلاح من أجل مواكبة العصر. وقد يكون التعديل الدستوري إحدى آليات هذه المواكبة عن طريق إعادة الاعتبار إلى التشريع، وهو ما يضمن سلامة التحول الديمقراطي، على الرغم مما يقال عن نقص في المنظومة القانونية من زاوية، وعدم نضج المؤسسات الإدارية والقضائية والسياسية؛ للإسهام في البناء التشاركي في حقل الدولة من زاوية أخرى. وفي هذا الخصوص، لا بد من مراعاة هذا المنحى؛ فالدول الكبرى، ذات الأعراف والتقاليد القانونية والإدارية والبيروقراطية الراسخة، تراهن عليه؛ (أي على التعديل الدستوري) في التعامل مع مقتضيات التطوير؛ بهدف ضبط حالة التغير الاجتماعي؛ نظراً إلى ما يفرضه الواقع من تحديات ورهانات لا يمكن التغافل عنها، كما لا يمكن للدولة القطرية العربية التغافل بدورها عن مراعاة هذا الجانب؛ كونه جوهر الإصلاح ومنطلق عملية البناء الفعلي التي يمكن صوغها بما يأتي:

1. من الضروري مراعاة التناقضات الموجودة بين الدساتير والقوانين العربية على الرغم من كل ما تحمله الأولى من مبادئ إيجابية في مجال

حقوق الإنسان.[63] وإذا كان يوجد تناقض بين طموحات الدساتير العربية وبين واقع القوانين ذاتها على أرض الواقع، فإن ذلك يستدعي تفعيل دور الدولة وسيادتها في ضبط حالتها القانونية والسياسية من خلال المشروعية الدستورية؛ بوصفها منطلقاً لتشريع القوانين والعمل بها.

2. تُطرح إشكالية العلاقة بين الدستور والقوانين في سياق الدولة العربية على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وخاصة عند حصول ثغرات أو نقائص تهدد العلاقة الوطيدة التي يُفترض أنها تربط بينهما، وهو ما يوحي بعدم استكمال البناء المؤسسي نفسه في الوعي الجمعي؛ ولضمان حدوث النقلة النوعية، المتمثلة في حصول التكامل لا التضارُب في طبيعة العلاقة بينهما، بدلاً من حصول التراجع وإثارة الفوضى، أو حدوث انسداد أفق نظام الحكم، فإنه يجب العمل على إزالة كل القوانين الاستثنائية التي تُعيق مسار الدولة؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الانسجام بين طبيعة الحكم ومنظومته السائدة.

3. تفعيل الحريات الفردية والجماعية عن طريق رفع حالة الطوارئ المقررة في كثير من البلدان العربية على نحو يقيد الحقوق. وهذا الوضع الأمني كثيراً ما تنبثق منه جملة من الانزلاقات المصحوبة بالانفلات الأمني، كما تصبح المعادلة مقصورة على ضبط حالة المواطنين الأمنية؛ الأمر الذي ينعكس سلبياً على الفعل السياسي وتصبح الجهود كلها منصبة على أمن النخبة الحاكمة والنظام السائد من جهة، وأمن الدولة والمجتمع من جهة أخرى. علماً بأن هذه الحالة كثيراً ما تقوي النظام السائد على

حساب الدولة، وتصبح المقاربة الأمنية عسيرة الآليات ووخيمة النتائج في كثير من الحالات.

4. عدم تهميش المعارضة أو التقليل من شأنها؛ كونها تحقق التوازن في السلطة، وخاصة عندما يتقلص مجال الحريات ويغدو الوضع الأمني غير مستقر؛ بهدف جرها إلى التوافق على سبل تحقيق الأمن والسلم الاجتماعيين، وهو ما يضمن سير التنمية السياسية في تخطي النقائص وتفادي الاختلالات.

5. العمل بروح القانون أولاً ثم بنصه ثانياً، وهذا ما يعبّر عن نضج الدولة وسعيها لتغيير المجتمع؛ لأنه لا مجال لتطبيق القانون إلا إذا كان سيداً يخضع الجميع له من دون تجاوزه. إن العقد الاجتماعي ومدى تطوره في العقول والنفوس كثيراً ما يفضي إلى العمل بالقانون واحترامه. ومنطقياً، لا يوجد مَن هم أعلى من القانون، وإلا فستسود الفوضى ويعمّ القلق بحيث لا طائل من تشريعات ضخمة ومتعددة من دون احترامها، ثم إن تكاثرها يعني تضارُبها وتداخُلها من دون الاحتكام إليها، كما أن التحايل على القانون وانتهاك سيادته يمثلان انتقاصاً لأحكامه القضائية.

إن عملية الإصلاح القانوني هي عملية ضرورية في الدولة القطرية العربية، ولا بد من تحقيق ذلك إذا أرادت الدولة التخلص مما يُحاك ضدها على خلفية أنها بيروقراطية ومثقلة بالقرارات الإدارية الفارغة، كما لا يتأتى

ذلك إلا بمراجعة الهياكل التشريعية؛ بهدف تفعيل سيادة القانون وتخليص الدولة القطرية العربية؛ ما يعطلها عن النهوض بها عن طريق الإصلاح الدستوري/ القانوني.

علاقة الإدارة بشؤون التسيير

لا يمكن تحقيق جملة من الإصلاحات؛ وفقاً لمهمات الدولة، من دون الأخذ في الحسبان مقوماتها المؤسسية التي تتفاعل مع حركيتها في الوسط الاجتماعي الذي تنبثق منه وتقوم عليه؛ ولذا تقوم الإدارة كغيرها من الوسائط بدور أساسي يصب في خانة البناء عن طريق تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات؛ ثم إنه لا يمكن تحاشي العملية الإدارية من دون التشديد عليها في بناء المجتمعات وتطوير الدول، فالإصلاح الإداري يسهم هو الآخر في بناء الدولة، كما لا يمكن الدولة الاستغناء عنه بحكم أن الدولة هي إدارة الإدارات أو مؤسسة المؤسسات.

كما لا يمكن التغافل عن الإصلاح الإداري؛ لأنه السبيل إلى قوة الدولة، بدليل أن الدولة القوية تكون كذلك، عندما تكون فاعلة بأجهزتها وهياكلها الإدارية. والإدارة العربية تعاني بدورها مشكلات أساسية لا بد من مراعاتها في حالة إصلاحها، من أبرزها:

> التضخم سواء من حيث عدد وحداتها أو نسبة العاملين فيها إلى إجمالي قوة العمل أو نصيبها في الميزانية العامة للدولة... إلخ؛ وغلبة التعقيد البيروقراطي عليها؛ وتفشي الفساد وسوء الإدارة فيها وافتقارها إلى الشفافية؛ وضعف الفاعلية وتدني مستوى الأداء.[64]

وإذا كان تعطيل الإصلاح الإداري هو الغالب في بعض الحالات لدى الدول العربية بحكم بزوغ دوائر وجهات ربما لا تفضِّل ذلك وترى أن مصالحها مهددة حينما يأتي التغيير، فهذا يعبر عن نقص في المنظومة الاجتماعية والقانونية والسياسية التي تربط مصالح فئوية، بمصالح المجتمع الواحد من جهة، كما يعبّر عن أن النضج المؤسسي لما يُؤتِ أكله بعدُ، بحُكم الأنانية الفردية التي تستولي على طموحات الجماعة من جهة أخرى؛ الأمر الذي سيعطِّل - من دون شك - بناء الدولة، ولا مجال في هذه الحال للحديث عن التحول السلس والديمقراطي للدولة القطرية العربية التي يزيد تراجعها في الداخل إحكام قبضة الخارج عليها ليفاقم تبعيتها له، كما لا تفوتنا في هذا الصدد، الإشارة إلى أن تجمع دول بريكس BRICS (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا)؛ هو مثال حي يمكن الدول العربية أن تقتديَ به، قبل أن يُنظر إليه؛ بوصفه تهديداً للدول الغربية الصناعية تحديداً؛ لأن العالم مازال يشهد تغيرات جذرية سيكون الأجدر فيها من بين المجتمعات، ذاك الذي يعتمد أعضاؤه على ذكاء رجال نخبهم وقوة مؤسساتهم وشفافية إداراتهم؛ وهو ما يقلص أمامه الفارق فيدخل إذّاك المعترك بحكم ثورة المعلومات والاتصالات التي ماتزال تخدم القوي قياساً إلى إنتاجه، وتحبط الضعيف تحت غطاء تخلفه.

علاقة التربية بالعلوم والتكنولوجيا

تعد كل من التربية والعلوم والتكنولوجيا من مهمات الدولة؛ كونها تشكل المخزون النفسي والثقافي لدى المجتمعات التي كثيراً ما تقوي شوكة

الدولة أو تضعفها في حال التقليل من شأنها، إلا أن توافد النخب وكثرة الهيئات ربما لا يفيان بمسؤوليتها من دون أن يثقلا كاهل الدولة من جرّاء توفيرها المناصب والقرارات وما توزعه من أدوار وما تقوم به من نشاطات متنوعة. ولكن في المقابل تُعزى أهمية الدولة ومكانتها في إيجاد الأطر التي تحكم منطقها، إلى ضرورة التعامل مع قضايا العصر وتحدياته؛ وذلك بهدف مواكبة التغيير الذي يفرض نفسه بنفسه في الحالة العربية تحديداً؛ بمعنى أن الاستثمار في العنصر البشري أصبح ذا أهمية قصوى في حرية توجهات الدولة عن طريق الاقتصاد، كما لا تخلو الأهمية من تحديد دور العلوم والتربية والتكنولوجيا (المنظومة التربوية والهيئة التعليمية ومكانة الجامعة)، في إعداد أجيال المستقبل؛ بهدف تحقيق التغيير، وذلك عبر النقاط الآتية:

1. لا يمكن تحقيق الإصلاح الشامل من دون إصلاح المنظومة التربوية؛ بهدف توسيع دائرة العلم والمعرفة في سائر الميادين والاختصاصات، وذلك لا يتأتى إلا بمراجعة البرامج المدرسية المقررة من جانب الخبراء والاختصاصيين العرب؛ لتفادي المخاطر والتهديدات التي تنال من الشخصية العربية.

2. تطويرالوضع الاقتصادي العربي بإشراك الفاعلين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين؛ الأمر الذي يساعد على تجاوز حالة التخلف التي تعرفها بعض الاقتصادات العربية غير النفطية. وهذا يتطلب الاعتناء بالمهارات من أجل نقل الخبرات والتجارب التي تساعد على إزالة العراقيل من أمام التنمية الشاملة، كما يشكل الاعتناء بالفرد

والعامل والإطار مكانة أساسية للشركة والمؤسسة على أساس نشر العلم والمعرفة في الأوساط الشعبية ولدى كل فئات المجتمع الواحد. إن سمعة كل بلد هي صناعته التي تؤكد تميُّزه من غيره؛ أي ما هو قادر على إحداثه وتقديمه إلى العالم على أساس حفظ بقاء الدولة وتمثيل ثقافته وتأكيد وجوده عن طريق صناعته.

3. الدعوة إلى تحسين أوضاع المربين والمدرسين والجامعيين على أساس الاستثمار في الفرد؛ بوصفه رأس مال اجتماعياً يعد تحصيناً للأجيال المقبلة. وهذا ما يدعو فعلاً إلى إدماج المتعلم العربي عن طريق الاتصالات والمعلوماتية ببرامج ومخططات قومية تربط الجامعة بالمؤسسة الإنتاجية للانخراط في عملية التنمية الشاملة؛ لئلا تقوم الشركات الأجنبية عبر الأسواق الاستثمارية بجذب الشاب العربي في إطار هجرة الأدمغة أو عبر الهجرة غير الشرعية.

4. ضرورة إنشاء مراكز دراسات استراتيجية (Think Tanks)، ومراكز للبحث العلمي ومراكز متخصصة في شؤون التنمية الشاملة يشرف عليها خبراء واختصاصيون عرب؛ من أجل الإفادة مما توصل إليه الغرب أو الاقتصادات الناشئة في آسيا أولاً، وتطوير آليات العمل على نحوٍ يضمن تموقع العالم العربي عن طريق الشركات والوكالات والأفراد، وهو ما يسهل خدمات النقل والحجز والاتصال والمعلوماتية ثانياً. وتفعيل دور الجامعة في البلدان العربية عن طريق رد الاعتبار إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ حتى تصبح مرجعية لإيجاد الأفكار وبناء

المناهج من ناحية، ولتطوير حالة الاقتصادات العربية؛ بهدف إيجاد فرص العمل في مختلف المجالات والقطاعات المتنوعة من ناحية أخرى. ويتعذر النهوض بهذا القطاع أو ذاك، إذا لم تتوافر الشروط والإمكانات من أجل الاستثمار فيه وتحقيق فائض القيمة؛ بهدف إعادة الاستثمار فيه مجدداً،[65] وتحاول توظيف خريجي الجامعات لتولي مناصب عمل أخرى؛ بهدف الحد من البطالة مثلاً.

5. إنشاء صندوق ومنتدى عربيين لتكنولوجيا المعلومات؛ بحكم أنها من نتاج العولمة؛ الأمر الذي سيعزز حظوظ المنافسة التي بموجبها يتوسع الاستثمار وتتحقق الأرباح عن طريق إسهامات الشباب العربي العاطل من العمل، ولاسيما من ذوي الشهادات العلمية العليا؛ بوصف ذلك فرصة للاندماج والانخراط في البناء الاقتصادي، وهو ما يقلص فعلاً التبعية الثقافية والمعلوماتية للخارج.

6. توسيع استخدام الحاسوب وجعله يحتل أولوية الأولويات؛ بهدف نشر التطور المعلوماتي في العالم العربي.

7. إدارة المعرفة عن طريق الثقافة والصناعة العربيتين، وهو ما يمثل إحدى ركائز الاقتصاد العالمي؛ لا بهدف الدفاع عن الكينونة العربية فحسب، بل سعياً لبلوغ مستوى في الإنتاجية والتسويق يربط التغيير العربي بمستوى التحول الذي يفرضه النظام الدولي الجديد على المناطق والأقاليم الخارجة على مجاله.

الخاتمة

من الصعب بلورة مفهوم جديد للدولة؛ بالنظر إلى ما حققته هذه الأخيرة من قفزات رائدة، وما عجزت عن مجابهته من تحديات في الوقت نفسه؛ ولذلك، فالدولة في نهاية المطاف مؤسسة قانونية وتنظيمية وإدارية وسياسية واقتصادية، نشأت من أجل خدمة التجمع البشري أياً كان نوعه، علماً بأن الدولة تُقاس عن طريق جملة من المعايير التي تضبط درجة توافقها مع المجتمع الذي تنتمي إليه بحسب طبيعة النخب الحاكمة من جهة، وهي تعبر عن نتاج للحضارة والتاريخ والثقافة والجغرافيا والتكنولوجيا والفن والعلوم والأخلاق من جهة أخرى. فالدولة كيان يتأثر بما يقوي روحه من مخزونات إنسانية ونفسية ومعرفية وعلمية وإدارية وسياسية وجمالية وعسكرية، وبما يعالجه من مسائل وإشكالات هي من مهمات اختصاصه، وما يطرحه من بدائل وتحولات ترفع من شأنه بين الدول.

إن اكتساح فكرة الدولة المرتبطة بالمجتمعات، هو الذي يحدد طبعاً مهمات السياسة المرتقبة وتطور الفكر السياسي السائد؛ أي ما يصنعه العالم السياسي وما يتأثر به الرجل السياسي لخدمة المصلحة العامة عبر المشاركة السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ لأن السلطة السياسية تتناغم لا بحكم تربعها على الحكم فحسب، بل بقدر ما يتشبث بها المجتمع من دون مطاردتها أو اجتثاثها خوفاً من الضياع والفوضى اللذين قد ينخرا الكيان كله. لكن السياسة تأتي من هذا الباب عن طريق الدولة التي تعدّ هي الأخرى بمنزلة

وسيلة أعدت من أجل تفادي الخلاف واستباق التوقعات، بما يضمن أمن الجميع ويخطط للمستقبل وفق رؤى محكمة واستراتيجيات هادفة؛ كونها تأخذ في الحسبان مكانة الفرد لا بوصفه إنساناً فحسب، بل بوصفه مواطناً في المدينة ومسؤولاً في الحكم من أجل بناء ذلك التلاحم المزدوج والعكسي وغير المنفصل بينهما.

والدولة القطرية العربية، مازال أمامها مراحل وأشواط شاقة في البناء والترميم والإصلاح؛ بهدف ربط علاقاتها بالمجتمع في إطار مفهوم جديد للسياسة يستند إلى التحولات والرهانات، الداخلية أو الخارجية، التي تخضع بدورها لأصول الحكم ووسائل السلطة؛ لا من أجل إنقاذ الموقف فحسب، بل من أجل تطوير البناء المؤسسي عبر آليات ورؤى تأخذ في الحسبان تراث الأجيال السابقة، وما تنتظره الأجيال القادمة كذلك.

وانطلاقاً من هذا التصور، يمكن تحديد أهمية الدولة القطرية العربية ومدى قدرتها على تخطي هذه المرحلة العصيبة، بالإضافة إلى مجابهة رهانات المرحلة المقبلة دولياً، وذلك من خلال ما فجّرته بعض الثورات العربية وكيف عالجت مجتمعاتها المعنية مسألة الدولة في إطار المحافظة على الأمن والاستقرار القومي. ولا غرابة في أن تعتزم الدولة القطرية العربية بدورها الدخول في هذا الصرح من أجل تصويب نفسها بنفسها، وهو ما يُعيد الأمل في النفوس، ويعزز الإقلاع بعيداً عن الصراع الداخلي والتهديدات الأجنبية التي تعيدنا إلى مفهوم الدولة السائد، ومنها ننطلق في كيفية معالجة قضايا المجتمع المحلي قبل الدخول في النطاق السياسي القومي العربي؛ بوصفه

مجالاً حيوياً، بالقضاء على التكتلات المشبوهة والاختراقات التي تحول دون إنجاز مشروعات الشراكة الحقيقية في المنطقة العربية.

ويُذكر أن مسيرة الدولة القطرية العربية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، قد أفرزت حصيلة تتراوح ما بين الإيجابيات والسلبيات، على الرغم مما نلاحظه من الافتقار إلى رؤية متبصرة لما ينبغي القيام به، بما يضمن لها الأمن والاستقرار في تخطي المرحلة الصعبة التي تمر بها بعض نماذج هذه الدولة القطرية، وخاصة في إطار التنمية السياسية.

وتخلص الدراسة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

1. إعادة النظر في الإطار الأيديولوجي الذي واكب الخط السياسي الذي انتهجته الدولة القطرية العربية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك من خلال تقويم تجربتها القومية وما ينبغي عمله مستقبلاً؛ تجنُّباً للمرور بالاضطرابات والقلاقل السياسية الناجمة عن احتداد العنف الاجتماعي.

2. تثمين دور الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات عن طريق المشاركة السياسية الفعالة بإدماج المواطن، ولاسيما فئة الشباب والنساء، في اللعبة السياسية لئلا يبقى جانب مهم من المجتمع خارجها.

3. استقطاب الكوادر الشابة وإتاحة الفرصة أمامها على نحو يضمن سلامة التحول الديمقراطي السلس للسلطة السياسية في العالم العربي، من جيل إلى جيل.

4. ضرورة تفعيل المجتمع المدني بعيداً من العراقيل والمضايقات، وذلك بردّ الاعتبار إليه عن طريق تعزيز استقلاليته.

5. التأسيس لثقافة سياسية نخبوية قادرة على بناء تلاحم القمة بالقاعدة بهدف التواصل والمشاركة الجادة.

6. بناء دولة القانون عن طريق التشريعات والمؤسسات، وتنمية المجتمع المدني، بما فيه من جهات تؤدي أدواراً رقابية، وخاصة المعارضة الجادة منها؛ بوصفها سلطة لها دورها الفعال في العمل السياسي من أجل إيجاد توازن السلطات الثلاث في النظام السياسي العربي.

7. إعادة الاعتبار للتنمية السياسية لنقل كلٍّ من الدولة والمجتمع العربيين من التنافر إلى التناغم، ومن التصادم إلى التكامل، من خلال ما عرفته بعض الدول العربية من تحولات في سياق "الربيع العربي".

8. توسيع مجال الاستثمار ليشمل الفرد العربي أكثر؛ بهدف إدماجه؛ بوصفه رأسَ مالٍ اجتماعياً بُغية إيجاد ثروة توفر شروط الخروج من الاقتصاد الريعي.

9. بناء ثقافة المشاركة عن طريق التربية والتعليم والتنشئة؛ من أجل تعزيز مواقع الدولة في النسيجين الاجتماعي والاقتصادي.

10. تركيز ثوابت عقلانية تحكُم عمل الإدارة، في سبيل تفعيل دورها الأساسي في المجتمع العربي، بما يحمي الدولة ويؤسس لثقافة المواطنة

عن طريق فسح المجال أمام المشاركة الفعالة والانخراط الإيجابي في برامج التنمية، قبولاً بمبدأ التغيير واعتماداً على سُنّة التداول، بالطرائق السلمية؛ بوصفه خياراً استراتيجياً وحضارياً.

11. بناء شبكات الاتصال والتواصل على نحوٍ يضمن تلاقي الأفراد والجماعات في المجتمع العربي الواحد، ويضمن تفتُّحه على الدولة للقيام بدورها المكلفة به، وفي إطار التكامل والاندماج الإقليميين للمنطقة العربية؛ بوصفها طرفاً إيجابياً مسهماً في بناء الخريطة العالمية.

الهوامش

1. انظر:

N.J. Rendell, *An Introduction to Political Thought: Key Writings from the Major Political Thinkers* (London: Sidgwzich and Jack, 1978), pp. 28- 47.

2. انظر:

Bertrand Badie et Pierre Birnbaum, *Sociologie de l'État* (Paris: Grasset, 1979), p. 26.

3. انظر:

Emile Durkheim, *Leçons de sociologie* (Paris: PUF, 1950), p. 8.

4. المرجع السابق، ص 73.

5. المرجع السابق، ص 59.

6. انظر:

Francis Fukuyama, *State –Building, Governance and World order in the Twenty Center First Centry* (French Trans.), (Paris: La table Ronde, 2005), p. 17.

7. Badie et Birnbaum, *Sociologie de l'État*, op. cit., p. 68.

8. عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص 47. وانظر أيضاً: نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

9. أندرو فنسنت، **نظريات الدولة**، ترجمة: مالك أبو شهيوة ومحمود خلف (طرابلس، لبنان: دار الرواد، 2001)، ص 46.

10. انظر:

Zoe Scott, *Literature Review on State-Building* (Birmingham: University of Birmingham, International Development Department, 2007), p. 3.

11. عمرو حمزاوي، «تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين»، في: **أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 105–106.

12. انظر:

Jacques Commaille, «L'ordre juridique comme désordre politique: Pouvoirs» *in Revue française d'études constitutionnelles et politiques* (Paris: Armand Colin, 2000), p..76

13. انظر:

Fukuyama, *State–Building*..., op. cit., p. 18.

14. المرجع السابق، ص 13.

15. انظر:

Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and the Spread of Nationalism* (London: Verso,1991), p.65-101

16. انظر:

Mohammed-Said Darvishe and William Genieys, *Multinational State – Building* (Montpellier: Pôle Sud, 2008), p. 4.

17. انظر:

Fukuyama, *State –Building* ..., op. cit., p. 47.

18. المرجع السابق، ص 55.

19. المرجع السابق، ص 69.

20. انظر:

Zoe Scott, *Literature Review on State-Building* …, op. cit., p. 12.

21. المرجع السابق.

22. انظر:

Mathieu Laine, *Post politique* (Paris: JC Lattès, 2009).

23. وجيه كوثراني، «التاريخ العربي: من "الدولة السلطانية" إلى "الدولة الحديثة"»، **العربي**، العدد 588 (ديسمبر 2006)، ص 134.

24. انظر: عبدالرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تقديم: أسعد السحمراني (بيروت: دار النفائس، ط 4، 2011).

25. محمد عابد الجابري، **الدين والدولة وتطبيق الشريعة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 33-34.

26. المرجع السابق، ص 83-91.

27. حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 54.

28. منير شفيق، **في الوحدة العربية والتجزئة** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 3، 1981)، ص 66.

29. كوثراني، «التاريخ العربي: مـن "الدولـة السـلطانية" إلى "الدولـة الحديثـة"»، مرجـع سابق، ص 137.

30. فيرل هيدي، **الإدارة العامة: منظور مقارن**، ترجمة: محمـد قاسـم القريـوتي (الجزائـر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985)، ص 64.

31. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصـر: سـعد الـدين إبـراهيم، **المجتمـع والدولـة قـي الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، 1988)؛ وحـازم البـبلاوي، **الدولة الريعية في الوطن العربي** (بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 1989)؛ وبهجت قرني، **تناقضات الدولة العربية** (بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 1989)؛ ونزيـه الأيـوبي، **تضـخيم الدولـة العربيـة: السياسـة والمجتمـع في الشـــرق الأوسط**، ترجمة: وأمجد حسين (بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2010)؛ وسامي زبيـدة، **الإسـلام والدولـة والمجتمـع** (دمشـق: دار المـدى للطباعـة والنشـــر والتوزيع، 1995)؛ وكذلك:

Ilya Harik, *The Origin of the State System: The Foundation of the Arab State* (London, Crom Helem, 1987); Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East* (London: Roulledge, 2004); Simon Bromley, *Rethinking Middle East Politics: State Formation and develpment* (Leeds: University of Leeds, 1993); Micheal Hudson, *Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications* (New York: Syracuse University Press, 2000); Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Lybia 1830-1980* (New Jersy: Princeton University Press, 1987).

32. غسان سلامة، **المجتمع والدولـة في المشـــرق العـربي**، مشـــروع استشـــراف مسـتقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولـة في الـوطن العـربي (بـيروت: مركـز دراسـات الوحدة العربية، 1987)، ص ج.

33. انظر:

Hichem Djaït, *La personnalité et le devenir arabo-islamiques* (Paris: éd. Le Seuil, 1974).

34. محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية** (بيروت: مركز الدراسات العربية، ط 3، 2000)، ص 190.

35. حسنين إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق، ص 59.

36. المرجع السابق، ص 59.

37. محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 112.

38. جورج قرم، **في نقد الاقتصاد الريعي العربي**، سلسلة أوراق عربية، 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 21.

39. سالم توفيق النجفي، **إشكالية الدولة العربية المعاصرة بين التفكك والاندماج التحديات الاقتصادية والضرورات الاجتماعية** (القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011)، ص 37.

40. جورج قرم، **في نقد الاقتصاد الريعي العربي**، مرجع سابق، ص 21.

41. انظر: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991). يبحث خلدون النقيب في أحد فصول هذا الكتاب في سبب إخفاق المشروع القومي العربي منذ الحرب العالمية الأولى حتى هزيمة عام 1967 مقارنة بالمشروع الصهيوني الذي نجح في إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين.

42. انظر:

Hazem Beblawi, "The Rentier State in the Arab World," in Hazem Beblawi and Giocomo Luciani (eds), *The Rentier State* (London: Croom Helm, 1987), pp. 51-52.

43. حسين جميل، وآخرون، «الديمقراطية وحقوق الإنسان»، **المستقبل العربي**، العدد 47 (يناير 1983)، ص 149–165.

44. الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص 94.

45. خالد حنفي علي، «ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول»، ملحق اتجاهات نظرية، **السياسة الدولية**، العدد 192 (إبريل 2013)، ص 4.

46. عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية – مع إشارة للمجتمع المدني العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 275–276.

47. إيليا حريق، «نشوء الدولة في الوطن العربي»، غسان سلامة، وآخرون (محررون)، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981)، ص 30.

48. المرجع السابق، ص 35.

49. بهجت قرني، «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية»، غسان سلامة، وآخرون (محررون)، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 52.

50. عدنان السيد حسين، «تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها»، في: عادل مجاهد الشربجي، وآخرين، **أزمة الدولة في الوطن العربي...**، مرجع سابق، ص 53.

51. أحمد حلواني، تعقيب على مداخلة عدنان السيد حسين، في: المرجع السابق، ص 79.

52. عمرو حمزاوي، «تشـريح أزمات الدولة في الوطن العـربي: ملاحظـات أوليـة حـول المستويات والمضامين»، في: المرجع السابق، ص 93.

53. وحيد عبدالمجيد، تعقيب على مداخلة عبد الإلـه بلقزيـز، «الدولـة في الـوطن العـربي وأزمة الشـرعية»، في: المرجع السابق، ص 348.

54. مصطفى كامل السيد، تعقيب على مداخلة عمرو حمـزاوي، في: المرجـع السـابق، ص 109–110.

55. حسام الدين علي مجيد، مناقشة مداخلة عمـرو حمـزاوي، المرجـع السـابق، ص 121–122.

56. إسماعيل صبري عبدالله، «الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة مـا بعـد الإمبرياليـة»، في: محمد الأطرش وآخرين، **العرب وتحديات النظام العالمي** (بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، 1999)، ص 68.

57. حسام الدين علي مجيد، تعقيب على مداخلة فالح عبـدالجبار، في: عـادل الشــربجي، وآخرين، **أزمة الدولة في الوطن العربي...**، مرجع سابق، ص 296.

58. عادل الشـربجي، مناقشة مداخلتي فالح عبدالجبار وعبـد الإلـه بلقزيـز، في: المرجـع السابق، ص 365.

59. فالح عبدالجبار، «الدولـة في الـوطن العـربي: أزمتـا الانـدماج والشــرعية (1) أزمـة الاندماج والهوية»، في: المرجع السابق، ص 279.

60. **المشـروع النهضوي العربي: نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربيـة، 2011)، ص 77.

61. سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 169 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 48-49.

62. سعد محمود أبو ليلة، «عدم التماثل: الأطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقومية»، ملحق اتجاهات نظرية، **السياسة الدولية**، العدد 192 (إبريل 2013)، ص 48.

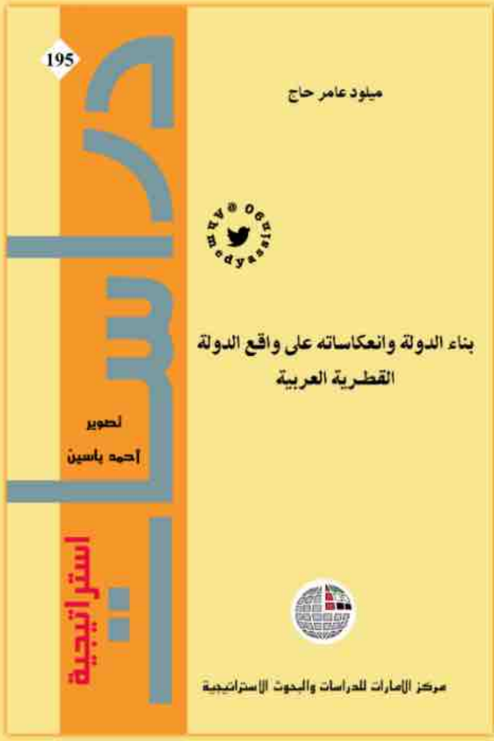
63. أحمد خروع، **دولة القانون في العالم العربي - الإسلامي: بين الأسطورة والواقع - محاولة نظرية تحليلية للأسس القانونية والسياسية للدولة العربية الإسلامية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص 53.

64. حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية...**، مرجع سابق، ص 75.

65. مثل مراكز المكالمات الهاتفية الهندية التي توفر نحو 160 مليون دولار سنوياً. انظر: أنطوان زحلان، «العرب والتحدي الثقافي تقانة المعلومات»، **المستقبل العربي**، العدد 269 (يوليو 2001)، ص 22.

نبذة عن المؤلف

ميلود عامر حاج؛ أستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة عبدالحميد بن باديس في مستغانم (الجزائر)، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة باريس فرنسا عام 2008. صدرت له مقالات ودراسات عدة في الجزائر باللغتين العربية والفرنسية.



195
دراسات
استراتيجية
ميلود عامر حاج
@Ayad_890
medyassin
بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة
القطرية العربية
تصوير
أحمد ياسين
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية